الأمم المتحدة
A/CONF.199/PC/Misc.1

الجمعية العامة

Distr.: General
13 February 2002
Arabic
Original: English

لجنة التنمية المستدامة بوصفها اللجنة التحضيرية
لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة
الدورة التحضيرية الثالثة
٢٥ آذار/مارس – ٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٢

تقرير اجتماع تحالف الدول الجزرية الصغيرة الأقاليمي التحضيري لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة

مذكرة من الأمانة العامة

تتشرف الأمانة العامة بأن تحيل إلى لجنة التنمية المستدامة بوصفها اللجنة التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة تقرير اجتماع تحالف الدول الجزرية الصغيرة الأقاليمي التحضيري لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة.

220302 210302 02-25212 (A)
0225212

تقرير اجتماع تحالف الدول الجزرية الصغيرة الأقاليمي التحضيري لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة

عُقد الاجتماع في فندق M، سنغافورة من ٧ إلى ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢. وقد نظمه تحالف الدول الجزرية الصغيرة والوحدة المعنية بالدول الجزرية الصغيرة النامية التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة. وليعقد هذا الاجتماع بنجاح، قدمت تبرعات مالية هامة من حكومة سنغافورة وبرنامج بناء القدرات للقرن ٢١ التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وحكومة النرويج.

وقائع الاجتماع

ترأس **الجلسة الافتتاحية** سعادة الأستاذ تومي كوه، السفير المتجول، وزير خارجية سنغافورة. وتطرق السفير كوه في ملاحظاته الافتتاحية إلى طول عهد المفاوضات بشأن التنمية المستدامة والقضايا الصعبة التي كان لا بد من مواجهتها في مؤتمر قمة ريو في عام ١٩٩٢. وأضاف أنه من الضروري إيضاح شواغل الدول الجزرية الصغيرة النامية، وأن هذه الدول يمكن أن تستفيد كثيرا من تجارب بعضها البعض. ومجموعة البلدان التي يتألف منها تحالف الدول الجزرية الصغيرة لها قدرات بشرية وتقنية هائلة يمكن أن تفيد بها غيرها تحقيقا للمصلحة المشتركة. وأشار إلى أن تقرير الاجتماع ينبغي أن يبرز أوجه النجاح وأفضل الممارسات وسبيل المضي قدما بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. واختتم قائلا إنه ينبغي للجميع التحفز لمزيد من العمل نتيجة للتعاون فيما بين هذه الدول.

سعادة السفير تويلوما نيروني سليد، الممثل الدائم لساموا لدى الأمم المتحدة ورئيس تحالف الدول الجزرية الصغيرة: تحدث باسم مجموعة هذه الدول، فأعرب عن تقديره لحكومة سنغافورة لاستضافتها الاجتماع. وأضاف أن من بشائر نجاح الاجتماع حفاوة الاستقبال التي حظيت بها الوفود وكذلك ترأس السفير كوه لوفد سنغافورة. ونوَّه بحضور عدد كبير من الخبراء والشخصيات الرائدة من بلدان تحالف الدول الجزرية الصغيرة، فضلا عن المنظمات غير الحكومية والمنظمات الإقليمية. وأشار إلى أن عملية مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة تنطوي على رهان كبير بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة، ويجب على التحالف أن يستغل هذه الفرصة ليكون لآرائه أكبر أثر ممكن على المفاوضات المقبلة. وفي السعي إلى التغلب على المصاعب المتأصلة التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية، ينبغي للتحالف أن يعتمد على أكبر مصدر قوة لديه، ألا وهو شعوب هذه الدول. ومن الأمور التي ينبغي أن يركز عليها التحالف أيضا إقامة الدليل للمجتمع الدولي على صحة مطالبات الدول الجزرية الصغيرة النامية بأن يجري اعتبارها حالة خاصة فيما يتصل بالتنمية المستدامة. وأعرب

أيضا عن عميق التقدير لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة وحكومة النرويج للإسهام المالي والتقني المقدم للاجتماع.

سعادة السيد ليم سوي ساي، وزير البيئة في سنغافورة: رحب بجميع المشاركين وتحدث عن أهمية التنمية المستدامة بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وأشار إلى أن المصاعب التي تواجه هذه الدول يمكن تذليلها، حتى وإن كانت تحديات العولمة تبدو كبيرة في أغلب الأحيان. والأرضية المشتركة لهذه الدول وممثليها ينبغي أن تكون منطلقا لزيادة التعاون وتبادل الخبرات. وأضاف أن سنغافورة سعت إلى إعطاء دفعة للتنمية المستدامة، من الناحيتين، النظرية والعملية. بيد أن محدودية الموارد الطبيعية حتمت تشكيل السياسات بحيث يتحقق النمو الاقتصادي مع المحافظة في الوقت ذاته على الأهداف الاجتماعية وتشجيع حماية البيئة. ومن منطلق الشراكات بين القطاعات الثلاثة ـ الشعبي والعام والخاص – وفقت سنغافورة إلى حد بعيد في تنمية البلد والسكان والاقتصاد. وأشار إلى أن سنغافورة قادرة على تبادل خبرتها مع غيرها من الدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية ومستعدة للقيام بذلك. وقد اشتركت في برامج التعاون التقني طيلة سنوات عديدة. وخلال الاجتماع سيُعرض على المشاركين برنامج التعاون التقني للدول الجزرية الصغيرة النامية الذي استهلته سنغافورة في عام ١٩٩٩. واختتم الوزير كلمته بالتشديد على ضرورة استغلال التحالف لهذه الفرصة بغية التوصل إلى رؤية مشتركة للتنمية المستدامة للدول الجزرية النامية.

وقُدم عقب الجلسة الافتتاحية عرض ثقافي ثري وممتع للغاية.

الجلسة الأولى

وجهات نظر أقاليم الدول الجزرية الصغيرة النامية

ترأس الجلسة السفير كوه. وأُقِر جدول الأعمال إثر قبول مقترح بإدراج بند لإجراء مناقشات بشأن التجارة والتنمية المستدامة في سيناريو ما بعد الدوحة.

السيدة غريسيل أكوستا (كوبا): قدمت بيانا بشأن **وجهات نظر منطقة البحر الكاريبي**، استنادا إلى نتائج الاجتماع المعقود في هافانا في حزيران/يونيه ٢٠٠١. وذكرت أن كثيرا من الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي لاقت صعوبات تقنية ومالية في التحضير لذلك الاجتماع، إن تعذر على البلدان إيضاح أولوياتها و لم يتمكن سوى عدد قليل منها من إعداد الصيغة النهائية للتقارير التقييمية الوطنية. وأشارت إلى أنه في الاجتماع اللاحق الذي عقد على مستوى مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر

الكاريبي، تم إحراز تقدم إلى حد ما، وأنها ستتطرق إلى هذا التقدم في بيانها. وأوضحت أن اجتماع هافانا أعاد تأكيد جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج عمل بربادوس للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية وكذلك الإعلان الصادر عن منتدى وزراء البيئة لمجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وخلص الاجتماع إلى أن تدهور البيئة البحرية من دواعي القلق الشديد في المنطقة. وتم التشديد على أن العولمة لا تتيح نفس الفوائد لجميع البلدان، وعلى استمرار ضعف المنطقة والافتقار إلى معايير مقبولة لتحديد الضعف. وارتئي أن من الأمور الهامة التكيف مع تغير المناخ، والحد من الضعف. وذكرت أن المنطقة حريصة على أن يُتبع نهج متكامل إزاء إدارة البحر الكاريبي في سياق التنمية المستدامة. وتم التشديد على تنفيذ بروتوكول كيوتو، والحاجة إلى التزام متجدد بتوفير الموارد المالية والتقنية. والمنطقة تقر بالصلات بين سياسات وتدابير التنمية المستدامة، وقدمت توصية مؤكدة في هذا الصدد. وهي تود أيضا توسيع نطاق الحوار الإقليمي وتعزيز التعاون داخلها. واختتمت بقولها إن الاعتراف بالحالة الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية أمر لا بد منه. ويضاهيه أهمية تعزيز بناء القدرات عن طريق التعاون فيما بين هذه الدول، ومن الضروري أن ينظر تحالف الدول الجزرية الصغيرة في سبل جمع الأموال والموارد لتنفيذ البرامج التعاونية بمساعدة المجتمع الدولي.

السيدة كريبايتي تيتابو (كيريباس): عرضت نتائج الاجتماع الذي ترأسته وهو الاجتماع التحضيري دون الإقليمي لمختلف أصحاب الشأن في منطقة المحيط الهادئ، المعقود في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ في آبيا، ساموا. وذكرت أن النتائج قُدمت فيما بعد إلى الاجتماع الإقليمي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ المعقود في كمبوديا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١. وأبرزت القضايا الكبرى التي تمخض عنها اجتماع آبيا، وربطت بينها وبين نتائج عملية كمبوديا. وذكرت أن المنطقة واجهت أيضا مصاعب تقنية ومالية في إعداد التقييمات الوطنية اللازمة لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. وتم التوصل في اجتماع آبيا إلى وضع أولويات معينة سيجري تطويرها وصقلها في أثناء العملية التحضيرية. وقد تناول اجتماع آسيا والمحيط الهادئ هذه المبادرات بشكل واسع وركز على بناء القدرات وتخفيف حدة الفقر والطاقة المستدامة وحفظ وإدارة التنوع البيولوجي، والمياه العذبة، والمحيطات والسواحل، وتغير المناخ. وإضافة إلى ذلك ارتئي أن من المسائل الهامة الجهود المتصلة بتمويل التنمية المستدامة.

السيدة ميرولا هدجيكريستوفرو (قبرص): تطرقت إلى ضرورة السعي إلى إدماج السياسات البيئية في جميع السياسات الحكومية. وبالنسبة **لقبرص** تطلب ذلك إدخال التعديل المناسب على الإطار التنظيمي للإجراءات الحكومية وإيجاد حوافز لاتخاذ تدابير تنظيمية. وأشارت إلى أنه يجري تدريجيا تعزيز دور الدوائر الحكومية، وهناك كثير من الاستراتيجيات

في عدة قطاعات تهدف إلى الحيلولة دون التلوث الناجم عن مختلف وسائل الإنتاج. ويجري النظر في عدد من التدابير لاتخاذ إجراءات على مستوى المحافظات، مثل الرصد على الصعيد المحلي. وأشارت أيضا إلى أنه من الضروري مواءمة السياسات مع مختلف توجيهات الاتحاد الأوروبي، من قبيل وضع نظام شامل لتقييمات الآثار البيئية. واختتمت قائلة إن نوعية المنتجات من حيث أثرها البيئي أصبحت جزءا من عمليتي المراجعة البيئية ومراقبة الجودة. وهناك قانون جديد يكفل الحصول على المعلومات، وسيجري كل سنتين نشر تقرير للدولة، يُنتظر أن تشجع نتائجه على زيادة ترشيد استخدام الموارد من الأراضي والفضاء الجوي.

السيدة سندرين فاليري (موريشيوس): ذكرت أن **منطقة أفريقيا** عقدت عدة اجتماعات دون إقليمية، أحدها في موريشيوس. واستُمِد من مختلف الأعمال موقف أفريقي موحد، وهو أن أكثر المسائل أهمية هي التخفيف من حدة الفقر. ومن السبل التي يمكن بها مساعدة أفريقيا تشجيع دخول منتجات البلدان النامية إلى الأسواق، وكذلك اتباع نُهج متكاملة إزاء رفع مستويات المعيشة والحد من المخاطر البيئية. ومن الأولويات التي حددتها أفريقيا أيضا الحاجة إلى مراعاة الظروف الصحية والاجتماعية للبلدان، وإشراك الجيل الجديد، ومن ثم الحاجة إلى تعميم التعليم، وبخاصة تعليم البنات. ولكفالة النجاح يظل الوصول إلى التمويل والتعاون التقني من أهم الأولويات. وأشارت إلى أن موريشيوس تعتقد بوجود حاجة ملحة إلى تعزيز تنفيذ برنامج عمل بربادوس. ويجب أيضا أن تعالج في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة المسائل المتصلة بضعف الدول الجزرية الصغيرة النامية، ومن المهم للغاية أن تسعى هذه الدول إلى اعتماد موقف موحد.

السيد رافي سوهني (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ): طلب إليه الرئيس أن يعرض بإيجاز **العملية الإقليمية لآسيا والمحيط الهادئ**. فذكر أن العناصر المشتركة بين مناطق الدول الجزرية الصغيرة النامية واضحة ومعروفة. وأشار إلى أن إعادة تأكيد أولويات المحيط الهادئ في اجتماع بنوم بنه كان أمرا مجديا. فإجراءات متابعة البرنامج الإقليمي تتطلب صقل المبادرات السبع المتفق بشأنها في بنوم بنه. وفيما يتعلق ببناء القدرات، على وجه الخصوص، من الواضح أن تعزيز القدرة الوطنية بالقدر الكافي لم ينجح إلى حد ما؛ ولهذا الأمر أبعاد إقليمية. وأضاف أن تخفيف حدة الفقر يستدعي أيضا إيلاء الاهتمام لتحقيق التنمية المستدامة، وكذلك التنفيذ الفعلي للبرامج المتصلة بالمحيطات ومواردها.

وأثارت **أسئلة وتعليقات** كل من جامايكا وجزر كوك وتوفالو وبابوا غينيا الجديدة وغرينادا وترينيداد وتوباغو.

وأُثيرت في **المناقشات** مسألة حماية الموارد الثقافية والفكرية للدول الجزرية الصغيرة النامية. واتُفق على أن هذه المسألة المهمة تتطلب مزيدا من العمل، إذ لم تنل حظها من النقاش في اجتماع منطقة آسيا والمحيط الهادئ واجتماع الشخصيات البارزة المعقود في بربادوس. وأقر بأنه من الضروري التشديد على العناصر المشتركة فيما بين الدول الجزرية الصغيرة النامية. ذلك أنها تشكل عراقيل هامة أمام تحقيق التنمية المستدامة؛ ولا بد من فهمها والاعتراف بها على نطاق أوسع. وينبغي ألا يتم في المناقشات الدولية إغفال أهمية مؤازرة تحالف الدول الجزرية الصغيرة، بالنظر إلى الحالة الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وتم التسليم بما للتحالف من إمكانيات لتحقيق وحدة الدول الجزرية الصغيرة النامية. وأُشير إلى أنه يجب على التحالف أن يركز جهوده على تذليل العراقيل التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية والعمل بالاعتماد على الموارد المتاحة. وكانت خلاصة المناقشات أنه ليس من الضروري توخي موقف دفاعي عند تناول هذه المسائل مع بقية العالم.

الجلسة الثانية

وجهات نظر مناطق الدول الجزرية الصغيرة النامية (تابع): الأعمال التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة

ترأس الجلسة السفير سليد. وذكر أن هذه الجلسة ينبغي أن تعتبر مواصلة للنقاش الذي دار صباحا بشأن وجهات النظر الإقليمية.

السيد مانويل – ب. دينغو (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية): قال إنه عند إعداد **تقرير الأمين العام للأمم المتحدة**، جرت متابعة الأعمال التحضيرية المضطلع بها في مختلف المناطق من أجل مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. وأضاف أن المناطق شهدت قدرا هائلا من الأنشطة، نظرا لأن جدول الأعمال الذي وضعه مؤتمر قمة ريو عام جدا واتضح أن تنفيذه أمر صعب. وأشار إلى أنه كان من الصعب التوصل إلى تدابير ملموسة يتم بها التأكيد على وجود إجراءات فعلية للتنمية المستدامة، بالمعنى الأوسع، وليس مجرد خطوات قطاعية محددة ومحدودة. وقد تم وضع برامج إقليمية، وأصبح أصحاب الشأن أيضا يشتركون في الأعمال التحضيرية. وأضاف أن عملية مؤتمر القمة تمر بظرف حرج، ذلك أن هنالك شواغل هامة جدا لم يجر تناولها، فمثلا، لم يتم التركيز بالقدر الكافي على الجوانب الاجتماعية. ويمكن اعتبار ما ورد في إعلان الألفية بشأن الفقر ومياه الشرب المأمونة أهدافا في حد ذاتها ولكنها تتطلب أيضا التزامات وإجراءات داعمة. ورأى أن الحاجة تدعو الآن إلى تحديد خطوات ملموسة من أجل تحقيق هذه الأهداف وينبغي معالجة محنة فقراء العالم، ولا سيما القيود التي تفرضها على مواردهم الطبيعية قوى مثل التصحر وتغير المناخ، وما إلى

ذلك. وتابع قائلا إن مؤتمر القمة العالمي يجب أن يُفضي إلى نتائج في أربعة مجالات رئيسية، أولها، ضرورة تفعيل التنمية المستدامة من خلال إجراءات تفضي إلى هذه التنمية. والمجال الثاني هو إدارة العولمة، بما في ذلك ما يترتب على الاتفاقات المتعددة الأطراف من آثار متصلة بالتجارة. وهناك مجال ثالث هو الموارد المالية اللازمة للتنمية المستدامة. أما المجال الرابع فهو إدارة الموارد الطبيعية وحفظها بشكل مستدام، والبحث عن أمثلة ملموسة على كيفية تحقيق أهداف التنمية المستدامة. فقد تم التسليم بأن الإرادة السياسية والخطوات العملية والشراكات أمور لازمة. وأشار إلى أنه، على النحو الوارد في تقرير الأمين العام، ينبغي النظر إلى الحالة من حيث بُعد ''الهدف المنشود والفئات المستهدفة وسبل تحقيق الهدف''. وذكر في خاتمة كلمته أن الأمين العام حاول أن يستخلص القضايا الرئيسية من الأعمال التحضيرية. ومن الضروري الآن أن تحدد الدول الجزرية الصغيرة النامية النقاط الأساسية لبرنامجها وأن تستخلص من تقرير الأمين العام المجالات التي تندرج ضمنها أهم شواغلها.

السيدة دايان كوارليس (جامايكا): قالت إن **مكتب اللجنة التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة**، الذي تشكّل جامايكا عضوا فيه، سعى إلى التوعية بمؤتمر القمة والمشاركة في الاجتماعات التحضيرية ذات الصلة. كما سعى المكتب إلى وضع نهج ينطلق من القمة إلى القاعدة وتحقيق مشاركة جميع أصحاب الشأن. وأضافت أن انطلاق الأعمال التحضيرية من المستوى المحلي. أضفى على العملية مزيدا من الجدوى، إلا أنها واجهت قيودا من حيث الوقت والقدرات، وهناك حاجة ماسة الآن إلى إتمام التقييمات الوطنية. فهذا الأمر سيمكّن من تحديد أدق للقيود والأولويات. وأشارت إلى أن دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالرغم من أهميته، ارتئي أنه ينطوي على تحيّز إلى البيئة على حساب التنمية المستدامة ككل، وأن العملية تفتقر إلى وجود مفهوم للتنمية المستدامة ككل، ولذلك اعتبر المكتب أن من الضروري عقد اجتماع مع مختلف الوكالات التي تقوم بدور مديري المهام والتماس آرائها بشأن تصورها للنجاح في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. وتابعت قائلة إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بحاجة إلى مزيد من الالتزام بإثبات الاستعداد للمساعدة. أما دور منظمة الصحة العالمية فسيتعزز بالنظر إلى المجموعة الواسعة النطاق من المسائل الصحية المطروحة. وأضافت أن المنظمة العالمية للأرصاد الجوية أبرزت بُعد تغيّر المناخ، وأن منظمة العمل الدولية أسهمت بطرح مسائل اجتماعية ومتعلقة بالعمالة. وكان اشتراك المنظمات غير الحكومية والمجموعات الرئيسية مهما. والمكتب ينتظر أن يُعرض عليه مشروع وثيقة تقيّم نتائج مؤتمر ريو - الدروس المستفادة. وسيكون ثمة أيضا وثيقة متفاوض بشأنها تُبيِّن ما يرغب المكتب في القيام به تشجيعا لمؤتمر القمة العالمي. وأشارت أيضا إلى وجود مجموعة من الأهداف للحكومات الوطنية والمجموعات الإقليمية في شكل

اتفاقات شراكة. ويجب أن يستند مضمون هذه الوثائق إلى مبادرات تلقائية أكثر، ويتضمن اتفاقات بشأن سبل التنفيذ. وإذا اعتُمدت هذه الوثائق في مؤتمر القمة لا بد أن تُدرج فيها شواغل الدول الجزرية الصغيرة النامية. فهذه الدول، كمجموعة، تحتاج أيضا إلى النظر في مقترح تعيين ممثل سام معني بأقل البلدان نموا والبلدان غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. وأشارت إلى أنه لا يخفى على أحد أن الحكومات تواجه صعوبات في وضع سياسة متكاملة للتنمية المستدامة، ذلك أن الدعم مجزأ للغاية، ولكن من الضروري النظر في كيفية رصد التنمية المستدامة وتنفيذها وتحقيقها. والأهم من ذلك أنه يجب على الدول الجزرية الصغيرة النامية أن تبرهن على سعيها واستعدادها لكسب التأييد لأكثر القضايا أهمية.

السيدة دونا فوردي (بربادوس): أكدت في تدخلها بشأن الأعمال التحضيرية **لمجموعة الـ ٧٧ والصين** أنها لا تتحدث باسم هذه المجموعة، مشيرة إلى أنها لم تحضر اجتماعاتها كافة وليس بوسعها أن تتحدث إلا بشأن بعض تلك الاجتماعات. وقالت إن مجموعة الـ ٧٧ أصدرت بيانا أوليا بشأن سير العملية حتى الآن. والواقع أن ذلك البيان لم يُشر إلى قضايا الدول الجزرية الصغيرة النامية، ولكن لا تزال هناك فرصة لشرح تلك القضايا. وهذا يقتضي أن تشارك مجموعة التحالف الدول الجزرية الصغيرة مشاركة فعالة في مناقشات مجموعة الـ ٧٧ في نيويورك. وقد نشطت المجموعة الأفريقية إلى حد الآن بطريقة فعالة، ويتعين على مجموعة التحالف أن تحذو حذوها. ومما يدل على ذلك الإشارة التي وردت في نص مجموعة الـ ٧٧ إلى المبادرات الإنمائية الجديدة في أفريقيا. ولم ينل إنشاء مكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نموا من زخم الجهود التي تبذلها تلك البلدان لأخذ شواغلها بعين الاعتبار. ولذلك فإن التحالف يحتاج إلى استراتيجية ونهج للتفاوض، ما دامت هناك سنويا محاولات كبيرة لتقويض المكاسب التي حققتها الدول الجزرية الصغيرة النامية. وقالت إن ثمة قضايا مهمة كثيرة، مشيرة إلى أن تكليف منسقين بمتابعة مختلف المواضيع والمسائل المطروحة يعد من بين الطرق العملية للمضي إلى الأمام.

وأثار **أسئلة وتعليقات** كل من موريشيوس ودومينيكا وغرينادا وبليز وجزر سليمان وسانت لوسيا.

وفي **المناقشات** جرى تأييد الحاجة إلى تقسيم العمل فيما بين وفود تحالف الدول الجزرية الصغيرة. وأشير إلى أنه ما دامت الإدارات الوطنية منظمة حسب القطاعات، فمن الضروري إيجاد طرق للتغلب على هذه الحالة، وذلك مثلا بدعوة الوكالات الحكومية المعنية بالتجارة والوكالات المعنية بالتنمية المستدامة لمناقشة مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة على نحو مشترك. ولوحظ أيضا النقص الذي يشوب العملية التحضيرية في نقل المعلومات إلى

الصعيد الوطني. وناقشت منظمات أخرى عددا كبيرا من القضايا. ولتجنب استمرار هذا النهج التجزيئي، ارتئي من الضروري إيجاد وسائل إعلامية لنشر نتائج الاجتماعات الأخرى. وبما أن المناقشات مع المجموعات الكبيرة تؤدي إلى عدم الاهتمام ببعض المسائل، ينبغي للتحالف أن يسخر جميع الوسائل المتاحة. وأشير إلى أن موضوع تمويل التنمية قد طُرح في أحد المؤتمرات الوزارية من أجل مساعدة البلدان النامية على الاندماج في نظام التجارة العالمي. وينبغي أن تقدم الوكالات مساعدتها للدول الجزرية الصغيرة النامية في عملية تحرير الاقتصاد. ويتعين استغلال مختلف الفرص المتاحة، إلا أن المشاركة التامة في المناقشات الجارية بالأمم المتحدة تُعتبر أمرا ضروريا على نحو خاص. ويجب أن تشمل خطة عمل جوهانسبرغ آراء مجموعات من قبيل تحالف الدول الجزرية الصغيرة، فيما يتعين على هذه المجموعة أن تُظهر الإرادة السياسية وتقدم الأمثلة العملية وتبحث عن شراكات جديدة. ويجب أن تكون النتائج التي تحققها بلدان هذه المجموعة ذات جدوى أكبر. وتم الإقرار بأن المشاكل التي تواجهها المجموعة في المفاوضات هي مشاكل مادية حقيقية.

السيد غيرالد مايلز (برنامج البيئة الإقليمي لجنوب المحيط الهادئ): لاحظ الأهمية التي يشكلها إعلان الألفية بالنسبة لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، نظرا لكونه يشير إلى أهداف التنمية، فضلا عن احتياجات الدول الجزرية النامية الصغيرة. وقال إنه ينبغي أيضا مراعاة خطط العمل دون الإقليمية، إلى جانب التقارير الصادرة عن الاجتماعات التحضيرية. وأشار إلى الاجتماعات المعقودة حول قضايا محددة مثل المحيطات والمياه العذبة وغير ذلك. وجرى الحديث عن إمكانية وضع خطة عمل جوهانسبرغ، كما تم في مناطق الدول الجزرية الصغيرة النامية التطرق إلى العديد من المسائل الواردة في تقرير الأمين العام. ولكن لم يكن لتلك الدول وجود قوي في تقرير الأمين العام. فقد تناول التقرير إلى حد ما قضايا السياحة والكوارث والمناخ، ولكنه لا يترجم إلى واقع ملموس تنفيذ برنامج عمل بربادوس. واقتُرح عدد قليل من المبادرات المحددة ولم يكن أي منها يخص تلك الدول على وجه التحديد. وجاء التقرير مفتقرا إلى أهداف محددة بإطار زمني لصالح تلك الدول. وفي هذا الصدد، يتعين الإشارة بوضوح لاستعراض برنامج عمل بربادوس في عام ٢٠٠٤. ويتعين على الدول الجزرية الصغيرة النامية أن تولي مزيدا من النظر للمسائل الأربع المحددة المتعلقة بإدارة المحيطات والمناطق الساحلية، وأوجه الضعف، وتغير المناخ والتكيف، وبناء القدرات والتنمية. فهذه المسائل لم ترد في تقرير الأمين العام باعتبارها تتناول على وجه التحديد شواغل الدول الجزرية الصغيرة النامية، وهي تتطلب مقدارا كبيرا من العمل حتى يتسنى إدراجها بنفس الأسلوب الذي أدرجت به مسألة العولمة.

السيدة أنيا طوماس (الجماعة الكاريبية): ذكرت أن التقدم الكبير المحرز معروف جيدا، شأنه في ذلك شأن القضايا التي تطرحها العولمة، مشيرة إلى ضرورة إيجاد إجراءات إدارية جديدة تراعي التنمية المستدامة. وواضح أن أولويات المناطق الساحلية والعمل المتعلق بالسياحة والطاقة المتجددة تشمل مناطق الدول الجزرية الصغيرة النامية كافة. ومعروف أن هناك مواضيع مشتركة بين هذه الدول مثل تغير المناخ، والكوارث الطبيعية، والموارد الساحلية والبحرية، وتسخير المعرفة والتكنولوجيا لأغراض التنمية المستدامة. وأشارت إلى أن التنمية المستدامة للبلد تتوقف في نهاية المطاف على الإرادة السياسية والدعم. ويمكن تيسير هذا الأمر من خلال إيجاد بيئة دولية أفضل لمساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية على خلق بيئة مواتية على الصعيد الوطني. ومن المهم أيضا إيجاد بيئة مالية مواتية. وسيكون المؤتمر الدولي لتمويل التنمية فرصة سانحة للشروع في ذلك العمل.

السيد راج موهابير (لجنة المحيط الهندي): لاحظ أن نجاح العملية يتطلب من الدول الجزرية الصغيرة النامية مقترحات محددة جدا، من أجل التركيز منذ الآن على تحقيق أكبر استفادة ممكنة من مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. وقال إن من تلك المقترحات إعداد بيان جماعي بشأن أهم جوانب التنمية المستدامة في تلك الدول. واقترح أن يجري فريق خبراء من الدول الجزرية الصغيرة النامية مشاورات على الصعيد الوطني لإقرار إسهامات الأقاليم، ثم يعقد اجتماعا قبل مؤتمر القمة يَصدر عنه بيان ختامي يتضمن عددا من المبادرات. كما أن ثمة حاجة إلى دمج مساهمة الأوساط التقنية وأوساط الخبراء.

وأثار **أسئلة وتعليقات** كل من بابوا غينيا الجديدة ودومينيكا وجامايكا وبربادوس وتوفالو، فضلا عن اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

وركزت **المناقشات** على ضرورة اتساق مواقف الدول الجزرية الصغيرة النامية وتوحيدها. ولوحظ أن هناك أدلة واضحة على تراجع سياسات التنمية المستدامة. ويظل الاتجاه الغالب هو السعي إلى جني المكاسب القصيرة الأجل، مع ما ينطوي عليه من عواقب اجتماعية وتكاليف اقتصادية في الأمد البعيد، ولم يُفلح الخبراء بعد في تبليغ هذه الرسالة. وارتئي أنه ينبغي إعداد ونشر مواد إعلامية لفائدة البلدان، بحيث يتسنى للمسؤولين الحكوميين الحصول على المعلومات اللازمة لفهم العملية بشكل أفضل، إلى جانب أمثلة على أفضل الممارسات التي يمكن الاضطلاع بها. وواضح أن المسؤولين والوزراء في مناطق الدول الجزرية الصغيرة النامية يضعون في اعتبارهم التنمية المستدامة. فهناك، مثلا، اهتمام كبير بالتنمية المستدامة في قطاع مصائد الأسماك، كما تدل على ذلك الوقاية من انسكاب النفط، ورصد الشُعب المرجانية، والجهود المبذولة من أجل رصد أساطيل الصيد. وأشير إلى أن

أفضل وسيلة عملية لكفالة الإرادة السياسية هي توعية الجمهور. وثمة جهد كبير لإطلاع المدارس على المسائل التي يحتويها برنامج عمل بربادوس. وهناك أيضا حاجة إلى مساعدة مسؤولي الحكومات عن طريق تزويدهم بالمعلومات الضرورية، ويجب كذلك بذل مزيد من الجهد لإشراك الأطراف المعنية ووضع أفكارها في الطليعة.

الجلسة الثالثة

الشعب – بناء القدرات من أجل التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية

ترأس الجلسة **سعادة السفير بيتر د. دونيغي**، الممثل الدائم لبابوا غينيا الجديدة لدى الأمم المتحدة. وذكّر الرئيس المشاركين بأن الجلسة مكرسة لبناء القدرات، وهي مسألة ذات أولوية بالنسبة للبلدان النامية كافة. وشجع المشاركين على البحث عن الجوانب التي تنفرد بها الدول الجزرية الصغيرة النامية وتكتسي أهمية خاصة لديها.

السيد فرانك ويكهام (برنامج البيئة الإقليمي لجنوب المحيط الهادئ): قدم تقريرا عن تقييم الاحتياجات على أصعدة النظم والمؤسسات والأفراد، فضلا عن **تجارب منطقة المحيط الهادئ**. وذكر أن برنامج البيئة الإقليمي لجنوب المحيط الهادئ اكتشف أن العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية الواقعة في منطقة المحيط الهادئ تواجه في الواقع مشاكل في تنفيذ استراتيجياتها الوطنية في مجال إدارة البيئة. ومعروف أيضا أن قدرا كبيرا من نشاط بناء القدرات يتم عن طريق مشاريع مختلفة، كالمشاريع التي يمولها مرفق البيئة العالمية؛ ولكن المشكلة تتمثل في كيفية كفالة اتساق بناء القدرات عن طريق مثل هذه المشاريع مع الإطار العام لبناء القدرات على صعيد البلد. كما وجد البرنامج أن هناك علاقات متينة بين بناء القدرات والتعليم الأساسي بوصفه قاعدة لا بد منها لتطوير المهارات. وأشار إلى أنه يتعين على المنظمات الحكومية الدولية أن تقوم برصد الجهود المبذولة في هذا المضمار. وهذه العملية صعبة بالنسبة للبلدان بعد انقضاء الأطر الزمنية للمشاريع. وتعتبر برامج تدريب المدربين عملية مهمة، ولا سيما منها البرامج التي تعتمد على أطراف المجتمع المدني المعنية. ويتعين تقديم الدعم لمؤسسات التدريب، مثل جامعة جزر الهند الغربية وجامعة جنوب المحيط الهادئ. ويجب أن تتواصل عملية تقييم الجهود المبذولة من خلال الرصد ووضع بعض المؤشرات. وهذه هي الطريقة الوحيدة التي ستمكن من الاهتمام بمسألة بناء القدرات على نحو أكثر جدية. ويمكن تعزيز الدعم المقدم من البلدان والمنظمات الإقليمية بواسطة إنشاء مراكز للامتياز، وذلك مثلا للتواصل فيما بين مناطق الدول الجزرية الصغيرة النامية. واختتم بالإشارة إلى ضرورة وضع نهج محلية، عن طريق استغلال الخبرة القائمة داخل تلك البلدان وفيما بينها.

السيدة أنيا طوماس (الجماعة الكاريبية): لاحظت أن مسائل القدرات تتطلب تعريف مفاهيم وعمليات تنمية القدرات. وقالت إن بناء القدرات يتم في الأجلين القصير والطويل. والهدف من بناء القدرات، بالمعنى الواسع، هو إنشاء آليات لتحقيق التنمية المستدامة. وتواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية عددا من التحديات في ميدان بناء القدرات، على أن هذه التحديات هي أيضا ميادين يتعين التغلب عليها بواسطة بناء القدرات، وذلك يشمل السياسات العامة والمؤسسات والأفراد. وتحظى المسألة باهتمام في المنطقة الكاريبية، حيث أصبحت تُطرح في مختلف المفاوضات الجارية مع الشركاء الإنمائيين. وأشارت إلى أن الجماعة الكاريبية تنظر حاليا في تعزيز الاتصال فيما بين مختلف القطاعات والوكالات الحكومية. وهناك حاجة ماسة على صعيد المؤسسات لتعزيز التنسيق وإنشاء قواعد بيانات وافية ومتكاملة. كما أنه من الضروري على الصعيد الفردي وضع سياسة عامة متكاملة لتطوير المهارات الشخصية وتحسين برامج التدريب. ويتعين إدراج تنفيذ مشاريع التنمية المستدامة في سياق عملية تنمية القدرات.

السيد كليتوس سبرينغير (برنامج بناء القدرات للقرن ٢١ التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي): جمع بيانيه في بيان واحد. فلاحظ أن هناك دراسات عديدة حول أوجه الضعف التي تعانيها الدول الجزرية الصغيرة النامية، وكان التركيز ينصب دائما على المشاكل المقترنة بصغر حجم تلك الدول لا على الفوائد المترتبة عنه. وأضاف أن تعريف الدولة الصغيرة أو الدول الجزرية الصغيرة النامية لم يُقبل بالكامل. ولإحراز مزيد من القبول، من الضروري النظر في المسائل الهيكلية وليس التركيز فقط على قلة عدد السكان، أو على الناتج المحلي الإجمالي. ويجب إيضاح المسائل المتصلة بهذه القيود. ويَطرح التأثر بالكوارث الطبيعية إلى جانب قلة عدد السكان مشاكل في ميدان التأمين. ولا تتمتع الدول الجزرية الصغيرة النامية بالقدرة على النفاذ إلى الأسواق المالية. ومن بين الاستنتاجات أن هذه الدول تحتاج إلى منتدى دولي يسمح لها بمعالجة المسائل التي تشغل حيزا كبيرا في جداول أعمالها المحلية، وذلك مثلا من خلال تحالف الدول الجزرية الصغيرة. وتساءل حول ما إذا كان أعضاء التحالف مستعدين أن ينتظروا من المنظمات الدولية أن تُنجز الأعمال المتعلقة بأوجه الضعف نيابة عنهم. وقال إنه يرى أنه من مصلحة الدول الجزرية الصغيرة النامية أن تمضي قدما في هذه الدراسة. وتواجه هذه الدول مشاكل فيما يتعلق بوتيرة العولمة، وهو مفهوم آخر للتأكيد ببساطة على المشاكل المقترنة بتخفيف القيود التجارية في حد ذاتها. وواضح أن أداء الدول الجزرية الصغيرة النامية يكون أجود عندما تستفيد من الشروط التفضيلية. وأسفرت مبادرات بناء القدرات في السنوات الأخيرة عن إنشاء مجالس للتنمية المستدامة. ومن الجلي حاليا أن إقامة شبكات فيما بين تلك الدول وبرامج المساعدة التقنية تتطلب آلية إقليمية

لتنسيق بناء القدرات، ولكن توجد قيود ومشاكل مؤسسية فيما يتعلق بالربط التام بين البرامج المتعاقبة. وفي مسائل التجارة، تعد آلية التفاوض الإقليمية في المنطقة الكاريبية أحد الأمثلة الجيدة. كما أن السعي إلى إحياء فرقة عمل الجماعة الكاريبية المعنية بالتنمية المستدامة مسألة مهمة. ولكن بلدان المنطقة قاطبة تفتقر كثيرا إلى الأفراد المدربين. ومن الضروري إنشاء آلية أقاليمية للتدريب لتعزيز الخبرة، واستبقاء الخبراء الإقليميين. ودعا إلى إنشاء فرقة عمل أقاليمية تُعنى بمختلف الميادين المواضيعية، وبالمسائل الشاملة لعدة قطاعات مثل بناء القدرات.

السيد أنثوني تشانغ (سنغافورة- برنامج المساعدة التقنية الخاص بالدول الجزرية الصغيرة النامية): قال إن **سنغافورة** تشارك في **المساعدة التقنية** منذ الستينات. وقد استفادت من التعاون مع البلدان الأخرى واستلهمت من تجربتها في ميدان التنمية، وهي ترغب الآن في تقاسم ثروتها الوحيدة ألا وهي الثروة البشرية. ويمكن استخلاص بعض العبر من العملية الإنمائية في سنغافورة. فمنذ فترة من الزمن وسنغافورة تنفذ برنامج المساعدة التقنية الخاص بالدول الجزرية الصغيرة النامية وغيره من برامج المساعدة التقنية، وكل تلك البرامج متاحة لهذه الدول. وتلقى خمسمائة موظف التدريب إلى حد الآن. وتتصل محاور التدريب الرئيسية بمسائل البيئة والشؤون الحضرية. وأشار إلى أن برنامج المساعدة التقنية غطى عددا كبيرا من فصول برنامج عمل بربادوس. وفي سنة ١٩٩٢، أنشئ البرنامج أولا كآلية موحدة لدعم جميع برامج التدريب التي تتيحها مختلف الوكالات الحكومية في سنغافورة. وكان البرنامج يتعاون مع المنظمات الدولية، وقد أعلنت عنه سنغافورة رسميا في الدورة الاستثنائية الثانية والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة كمساهمة في التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وترمي الدورات التدريبية إلى تلبية بعض احتياجات تلك الدول في مجال التدريب. ويتعين على الحكومات الراعية للبرنامج أن تكفل للمشاركين نفقات رحلة الإياب بالطائرة. ويهتم برنامج المساعدة التقنية باستطلاع آراء المشاركين في البرنامج والحصول على اقتراحاتهم بشأن كيفية تحسين التدريب للوفاء باحتياجات بلدان تحالف الدول الجزرية الصغيرة، ويوزع جدول زمني للتدريب على جميع المشاركين.

ولاحظ رئيس الجلسة أن مشكلة العولمة بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية تتصل أساسا بوتيرتها التي تفوق قدرة البلدان على مسايرتها. ويتعين تعديل المواقف للتخلص من فكرة وجوب الاقتصار على بناء القطاع العام – وهو شكل للخصخصة الإيجابية. وقد نُوقش بناء القدرات مرات عديدة، ولكن ما دام يمثل مسألة شاملة لعدة قطاعات فمن الصعب النظر فيه كموضوع مستقل. ودعا الرئيس المشاركين إلى تقديم آراء بنَّاءة.

وأثار **أسئلة وتعليقات** كل من بربادوس، وترينيداد وتوباغو، وموريشيوس، وأنتيغوا وبربودا، وبليز، وساموا، وبالاو، ودومينيكا، وسانت لوسيا، وفيجي، وغرينادا، وهايتي، وجامعة جزر الهند الغربية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وكانت مسألة هجرة الأدمغة من المسائل البارزة في المناقشة. وارتئي أنه يتعين النظر في مساعي التمويل المبتكر مثل وحدة تيسير شؤون الرعايا العائدين ببربادوس،. وأن المفاوضات تقتضي اتباع نهج دقيق في ميدان بناء القدرات. وينبغي أن تؤكد الدول الجزرية الصغيرة النامية على احتياجاتها الخاصة وليس على الاحتياجات العامة التي تسري على جميع البلدان النامية. فالدول الجزرية الصغيرة النامية تفتقر إلى الوسائل الكافية لنجاح بناء القدرات. وتنجم المشاكل المقترنة ببناء القدرات ليس عن العولمة فقط وإنما أيضا عن تخفيف القيود والتغير التكنولوجي اللذين يؤثران في اقتصادات الدول الجزرية الصغيرة النامية. وتحتاج كل عملية للنمو الاقتصادي إلى سن سياسات مناسبة على الصعيد المحلي، كاتباع نهج شمولي ووضع استراتيجية هادفة وشاملة في مجال بناء القدرات. وعلى الصعيد العالمي، تتطلب مبادرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومرفق البيئة العالمية في ميدان بناء القدرات دعما كاملا من جانب بلدان تحالف الدول الجزرية الصغيرة النامية. وتبين الأدلة أن هناك احتياجات كبيرة في هذا المجال، على النحو الذي يبرزه استعراض الأمم المتحدة لبرنامج عمل بربادوس. وثمة حاجة إلى اتخاذ تدابير مبتكرة، ويمكن أن يكون من المفيد في هذا الصدد النظر في إمكانية إنشاء هيئة علمية دولية معنية بشؤون المحيطات، مثل فريق الخبراء التقنيين والعلميين الذي يتفانى في عمله في مجال تغير المناخ. ولوحظ أن المنطقة الكاريبية كانت في السبعينات أحسن حالا من سنغافورة من الناحية الاقتصادية. ويجب على بلدان تحالف الدول الجزرية الصغيرة النامية أن تعين أهدافها، على غرار ما صنعته سنغافورة آنذاك. والمسألة المطروحة هي كيفية الوصول إلى التنفيذ والاحتفاظ بالقدرات. وقد قامت سنغافورة باستثمار كبير في قطاعي التعليم والصحة، ولكن بلدان التحالف قد تجد ذلك صعبا، ما دام أن جزءا كبيرا من التكيف الهيكلي الذي أملته الجهات المانحة أدى إلى تخفيض مخصصات التعليم. ولم تطور بلدان التحالف قدراتها في ميدان البحث، الشيء الذي ساهم في ازدياد تبعيتها واعتمادها على أسلوب التلقين. ويشكل برنامج المساعدة التقنية الخاص بالدول الجزرية الصغيرة النامية مثالا على ما يمكن القيام به للمضي قدما. والعولمة هي وجهة نظر لعالم واحد، وقوة اقتصادية يجب على تلك الدول أن تجابهها. ولا يمكن لتلك الدول أن تهزم العملاق باستعمال استراتيجيته. والابتكار يتطلب الانتقال إلى أشكال أخرى من المفاوضات، وتغيير مواقف الناس. كما لوحظ أيضا أن صغر حجم الدول الجزرية الصغيرة النامية لا يعني أنه محكوم عليها أن تعيش في عوز وفقر. ذلك أن أغنى البلدان في الاتحاد

الأوروبي هي أصغرها حجما. فتلك الدول تحتاج إلى مزيد من الثقة والتفاؤل، وليس قدراً عليها أن تكون فقيرة. وثمة خوف من العولمة، ولكنها عملية لا يمكن تفاديها. وقد حركتها قوى خارج نطاق الدول الجزرية الصغيرة، ولا يمكن وقفها؛ فهي تنطوي على منافع وتحديات، وهي إيجابية بدرجة كبيرة. إذ بقدر ما تندمج البلدان في العولمة بقدر ما يزيد ازدهارها، ويقل الفساد فيها. أما الجانب السلبي فيها فهو إمكانية فقدان بعض القطاعات بأكملها في بلد بعينه، مما يُحدث اختلالات في الاقتصاد. والتحدي ها هنا هو أن تكون البلدان على أتم الاستعداد لمواجهة جميع الاحتمالات المطروحة.

الجلسة الرابعة

الشعب – دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية

ترأس الجلسة **السفير كوه** الذي أشار إلى دور المجتمع المدني في التنمية المستدامة والحكم الصالح فضلا عن ضرورة الجمع بين القطاع الشعبي والقطاعين العام والخاص.

الأستاذ مايكل ويتر (جامعة جزر الهند الغربية): أشار إلى أنه يجب الحفاظ على المنظور الخاص بالجزيرة. فالعديد من القضاة كانوا طلابا في هذه الجامعة، في أفضل أيامها وأحلكها. وشدد على أن التحرير السريع للاقتصاد قوض قطاعي الموز والسكر واستعيض عنهما بقدر أكبر من الاعتاد على السياحة. فالأذواق تغيرت. وأشار الى مشكلة التخلص من النفايات. واعتبر أن التنمية المستدامة توفر للمجتمعات القدرة على الاستمرار لذا ينبغي للدول الجزرية الصغيرة النامية أن تدرك أن وقع الفقر لم يقدر حق قدره وأضاف أن التحرير السريع للاقتصاد، والديون والآثار المترتبة على الفقر، وصلاتها بالتنمية المستدامة، تستدعي من الدول الجزرية الصغيرة النامية الإصرار على تكريس فترة أطول للمرحلة الانتقالية. وينطوي هذا الأمر على تعبئة الموارد المالية لبناء القدرات. واعتبر أن المنظمات غير الحكومية في منطقة البحر الكاريبي راعت، رغم معاناتها من قلة التمويل والموارد المحدودة، أولويات التنمية المستدامة وبإمكانها تقديم قدر كبير من المساعدة إلى الحكومات. ورأى أن الضغط الذي تعرض له العمل الطوعي أفضى إلى عدم مشاركة الناس كما في السابق. وأضاف أنه يتعين على المجتمعات المحلية في الدول الجزرية الصغيرة النامية أن تعرف إمكاناتها وتحدد ما لديها من مزايا. واستطرد قائلا إنه عندما تكون الموارد البشرية هي الموارد الوحيدة يتعين الاستفادة من طاقاتها بشكل مناسب ومنع التصرف الاجتماعي غير المسؤول. وأشار إلى أن المجتمعات الصغيرة تشهد حركة خاصة بها ومستوى أعلى في التفاعل بين الناس. واعتبر أن عمليات الصرف من العمل تعد بمثابة كوارث فكيف ترفع دعوى على جار أو قريب؟

وخلص إلى وجود حاجة لإعطاء الأولوية للتعليم وبناء القدرات واعتبر أنه يجب إشراك المجتمع المدني في صنع القرار في الفترة التي تلي انعقاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة.

السيدة لوليتا غيبونز (رابطة بالاو للمحافظة على البيئة): أشارت إلى أن المنظمات غير الحكومية في الدول الجزرية الصغيرة النامية بالمحيط الهادئ لا تلقى بالضرورة الاعتراف بها بهذه الصفة. إلا أن لهذه المنظمات تأثيرا على تسيير شؤون المجتمع. واستدركت قائلة إن مجتمعات المحيط الهادئ رغم مواطن القوة التي تختزنها والنجاحات التي حققتها، تعاني من الإجهاد بسبب التنمية السريعة فهي لم تكن مستعدة بشكل كاف لمواجهة ما سيطرأ من تغيرات. واعتبرت أن بالإمكان اعتماد الشراكة في تحقيق بناء القدرات الاستراتيجية. وأضافت أن إحراز نجاح حقيقي في التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية يستلزم تعهدا متجددا مقرونا بعمل حقيقي. ورأت أن بالإمكان ترجمة التنمية المستدامة إلى واقع عن طريق القيام بخطوات عملية في مجال إدارة النفايات مثلا وكشفت أن هذه الدول كانت، في العديد من الأماكن، تجهد لإيجاد مساحات لم تُحوَّل إلى مكب نفايات أو مرآب سيارات. وأشارت إلى وجود عوامل واضحة تسهم في التنمية غير المستدامة. وتحدثت عن سبب وجيه يدعو إلى ممارسة ضغط لحظر توريد مواد لا تتحلل بيولوجيا إلى هذه الدول والاتفاق على تقاسم تكاليف إعادة التصنيع. وأكدت أن المهام المقبلة جسيمة وأن عدد المجالات التي تتطلب اشتراك المنظمات غير الحكومية يتزايد باستمرار. وختمت قائلة إن حضور المنظمات غير الحكومية في اجتماعات كهذه يجب أن يستمر.

السيدة باترينا دومارو (مركز الموارد المعني بشواغل منطقة المحيط الهادئ): تكلمت من وجهة نظر منظمة غير حكومية إقليمية في منطقة المحيط الهادئ تعنى بالقضايا البيئية وتعمل لجعل المحيط الهادئ منطقة مستقلة وخالية من الأسلحة النووية. وقالت إن أهمية المجتمع المدني غالبا ما اقترنت بشكل مباشر بمالكي الأراضي. وأضافت أن للمجتمعات المحلية تقاليد عريقة وهي تسعى أيضا إلى حماية هويتها الثقافية ومعتقداتها. وأكدت أن المجموعات والكنائس المحلية عرضة لتهديد متزايد من جانب القوى الخارجية التي تنطوي عليها العولمة. واعتبرت أن هذه المجتمعات معرضة للعواقب البيئية المترتبة على استنفاد الموارد بشكل مفرط. ورأت أن من الأساسي جدا حماية المعارف التقليدية. وقالت إن التحول إلى زراعة الصنف الواحد أثر تأثيرا كبيرا على الممارسات التقليدية واعتبرت أنه بعودة الانتعاش يجب الاستعانة بالثقافة لإظهار السبيل إلى نجاح التنمية المستدامة. واعتبرت أن العمل بموجب اتفاقية التنوع البيولوجي سمح بتوضيح بعض أسباب التشديد على هذه القضية إلا أن تعزيزه على الصعيد الكلي يستلزم جهودا أكبر. واستطردت تقول إن كافة الاجتماعات التحضيرية بالإضافة إلى تقرير الأمين العام ركزت على الشراكات وهذا ما شددت عليه منطقة المحيط الهادئ.

واعتبرت أن هذه المجموعات لم تتلق إلى حد بعيد التدريب الذي يمكنها من الاستفادة من المساعدة التي قد تكون متاحة. واختتمت بقولها إن الحاجة تدعو إلى ممارسة التنمية المستدامة والتشديد على أن شواغل المنظمات غير الحكومية هي، في نهاية المطاف، نفس شواغل الوفود الحكومية.

الأستاذ سيمون تاي (سنغافورة): أشار إلى أنه كان يحاول إشراك القطاع الخاص في المناقشات المتعلقة بالتنمية المستدامة، فغالبا ما صوِّر القطاع الخاص وكأنه سبب كل علة، وعوض التركيز على الشراكة الحقيقية برز بشكل أساسي فرض الضوابط التنظيمية على الاقتصاد وانعدام الثقة. وأضاف أن سنغافورة كانت دائما تعتبر أن الشركات عبر الوطنية تؤدي دورا إيجابيا. بيد أنه أقر بأن ممارسات الفساد غالبا ما تشوب اتخاذ القرارات الرشيدة في العديد من البلدان كما أن النخبة غالبا ما تستغل الموارد الطبيعية، الأمر الذي يفسر سلبية هذا الدور في معظم الأحيان. وأكد أنه يجب تحديد أهداف فعلية يمكن بلوغها من أجل تحقيق التنمية المستدامة إذ أن تحديد أهداف صعبة المنال يحمل الشركات على الهروب أو السعي إلى دفع رشاوى، وهذا يستدعي بدوره تطبيق مساءلة علنية. واعتبر أن هذا الضعف الذي تعاني منه المجتمعات المحلية للدول الجزرية الصغيرة النامية ولَّد هذا الوعي وهذا الطابع الملح على حد سواء. ورأى أن جميع هذه الدول تواجه تحديات خاصة تتمثل في تحديد أولويات التنمية المستدامة. فهل بإمكان السياحة البيئية أن تنافس موانئ البحار العميقة؟ وأشار إلى اتجاه هذه الدول إلى تغليب قطاع واحد. وأشار أيضا إلى احتمال تعرض القطاع الخاص المحلي لضغوط خارجية. وقال إن سنغافورة حاولت إيجاد حلول تقنية لإعادة التصنيع وإيجاد سبل لتطبيقها في إعادة تصنيع المنتجات بطريقة الحلقة المغلقة. وأضاف أن سنغافورة سعت أيضا إلى الإبقاء على طبيعة شاطئ جميل وجزيرة حتى يستفيد الجميع من المنطقة المحمية. بيد أن هذا النظام، كان، من ناحية الحكم البيئي العالمي، غير كاف لهذه الدول. واعتبر أن قوة النظام العالمي تميل لمصلحة البلدان الكبيرة لذا فقد تحتاج البلدان الصغيرة إلى اتباع نهج بديلة. ورأى أن القدرة على تحريك الأسواق معدومة في الدول الجزرية الصغيرة النامية نظرا لقلة تأثير طلب المستهلكين وأصحاب الأسهم. وقال إنه يتعين على المنظمات غير الحكومية التواصل عبر الحدود بما يجعل من الممكن جذب استثمارات مسؤولة اجتماعيا.

واستطرد قائلا إن بإمكان المنظمات غير الحكومية أن تشدد على اتباع التنظيم الذاتي في الصناعات أي أن تكون خضراء ومدرة للربح. وتحقيقا لهذا الأمر يجب تعزيز الحكومات الوطنية لتمكينها من الاضطلاع بمهامها التنظيمية والاتجاه نحو وضع أطر تنظيمية مرنة وفعالة. وختم قائلا إن بإمكان وسائط الإعلام الاضطلاع بدور إيجابي شرط أن تكون فعالة وحرة ومسؤولة في الوقت نفسه فغالبا ما كانت التوعية دون المستوى المتوخى كما أن

المواضيع الإيجابية لم تحظ بالقدر الكافي من التغطية ومع ذلك فإن هذه الدول بحاجة إلى مؤازرة من وسائط الإعلام.

السيد تاهولو كامي (شبكة الدول الجزرية الصغيرة النامية SIDSNET): أشار إلى أن الشبكة قطعت شوطا طويلا نحو تعزيز قدرة الدول الجزرية الصغيرة النامية على استخدام المعلومات وتحقيق التواصل بين الخبراء وتبادل الخبرات. وتتضمن الشبكة ركنا للمعلومات الخاصة بهذه الدول هدفه إيصال المعلومات إلى الأشخاص المشغولين وذلك في محاولة لإغناء خطة العمل الرامية إلى تنفيذ برنامج عمل بربادوس. وأضاف أن الأخبار الواردة عبر البريد الالكتروني ساهمت هي أيضا في زيادة استخدام هذا الموقع بشكل منتظم وموثق. واعتبر أن ثمة فرصة الآن لتوسيع هذه الشبكة التي ستنشئ مكتبة مغلقة للوثائق. ورأى أنه يتعين على هذه الدول تسخير صغر حجمها وقدراتها المحدودة على نحو يسمح بالاستفادة مما يحدث خارج هذه الاجتماعات بغية تقديم الدعم إلى الأفرقة العاملة في المناطق. أما عن السبب الداعي إلى استخدام هذه الشبكة أو أي شبكة أخرى، فقال إن القدرة على الوصول إلى الإنترنت باتت اليوم أفضل في هذه البلدان وإن كانت مرتفعة الثمن. وتابع يقول إنه من الممكن الآن وضع استراتيجيات فعالة للمعلومات وبات من الممكن نشر النجاحات المحققة فضلا عن إدارة المعلومات بشكل أفضل من قِبَل الشبكة أو من خلالها. واعتبر أن استهداف صانعي السياسات الرئيسيين والباحثين والمشاريع الخاصة أمر هام إذ أنه يتعين الإقرار بوضوح بالتحدي المتمثل في أنه ينبغي لهذه الدول الانتقال من عقد اجتماعات المائدة المستديرة إلى أخذ قطاع الاتصالات على محمل الجد. وهناك مثال جيد على ذلك هو الأطباء في المناطق النائية الذين يستخدمون الإنترنت لتوسيع نطاق الأبحاث والتدريب. واعتبر أن من شأن هذا أن ييسر فرص التطور المهني ويوسع نطاق المشاركة في رسم السياسات. ودعم قوله هذا بمثال آخر هو مشروع التعلم الخاص بالمياه الذي يجري وضعه حاليا للدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ. وخلص إلى أن الحلول موجودة ولكن السؤال المطروح هو كيفية الاستفادة منها. وقال إن إنشاء شبكة مغلقة خاصة بتحالف الدول الجزرية الصغيرة النامية حظي بالتأييد من قبل، شأنه شأن الأفرقة العاملة الإقليمية وفي ذلك اعتراف بالشبكات الموجودة. واعتبر أنه بإمكان الدول الجزرية الصغيرة النامية مواصلة العمل بما لديها على أن تستمر في الضغط للحصول على الدعم والمساعدة فيما تفتقر إليه. ورأى أن توفير أعضاء وفود على أعلى درجة من الدراية لتحالف الدول الجزرية الصغيرة النامية لا يعد مغالاة في الطموح، ولذلك من المهم الحصول على معلومات قيمة وجيدة النوعية. وختم قائلا إن الاستراتيجيات الخاصة بتكنولوجيا المعلومات في الدول الجزرية الصغيرة

النامية ستكون محدودة إلا أن بالإمكان الحصول على المشورة والمساعدة من الشبكة الخاصة بهذه الدول.

وأثار **أسئلة وتعليقات** كل من مالطة وسانت لوسيا وبابوا غينيا الجديدة وجامايكا ودومينيكا.

وركزت المناقشات على الالتزام الذي ستعقده الدول الجزرية الصغيرة النامية بترجمة التنمية المستدامة إلى واقع. وكانت الحاجة إلى إشاعة مناخ وشراكة دوليين مؤاتيين قد شكلت القوة الدافعة الرئيسية للمفاوضات الدولية. إلا أن هذا الأمر كان عرضة لتفسيرات متباينة بين بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي من جهة والبلدان النامية من جهة أخرى. فالاتجاه الحالي للاستثمارات لم يعد بالفائدة إلا على قلة من البلدان النامية. وأشير إلى وجود العديد من الاتفاقات الطوعية التي يتوقع من الشركات أن تلبي شروطها وتمتثل لأحكامها بالكامل. إلا أن هذه الاتفاقات تفتقر إلى إلزامية التطبيق. كما أن التحديات التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية لم تتغير بشكل أساسي منذ أيام الاستعمار فالمجتمعات المحلية هي كل ما لدى هذه الدول. إلا أنها فقدت قدرتها في مرحلة من المراحل لذا ينبغي إشراك الشعب بشكل متكامل. ولا يمكن أن يكتب النجاح لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ إلا بالاستفادة من المساعدة التي يقدمها المجتمع المدني. وما لم تتمكن الدول الجزرية الصغيرة النامية من حفز أصحاب المشاريع سيكون من الصعب تحقيق التنمية المستدامة. وبهدف زيادة قدرة الشعب قد يكون ضروريا النظر في طريقة عمل المجالس الوطنية للتنمية المستدامة. فجميع الأعمال التي استلزمتها مناقشة كيفية تحقيق التنمية المستدامة لهذه الدول أظهرت عدم القدرة على التواصل كما يجب. لذا كان يتعين مواجهة الحقائق السائدة في البلدان الصغيرة والنائية. وينبغي لجهود المحافظة على البيئة أن تكون على صلة أوثق بالأعمال التجارية الصالحة المتعلقة بالسياحة البيئية، والعكس بالعكس. وثمة أمثلة فردية عن أفضل الممارسات التي يجب الأخذ بها عند تنظيم المشاريع. وارتئي أن سلطة الحكومات آخذة بالتضاؤل في عالم اليوم. ويجب أن تؤدي ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دورا بالغ الأهمية داخل مجتمعات الدول الجزرية الصغيرة النامية لا سيما فيما يتعلق بالمجتمع المدني على نحو يوضح أهمية الشفافية. كما يجب الحفاظ على التوازن بين الحكومة والمجتمع والتسليم أيضا بأن الصعوبة في إنشاء الشراكات تكمن في ضرورة إحداث تغيير في المواقف. وثمة حاجة إلى إثبات القدرة على العمل تحقيقا للمصلحة العامة.

الجلسة الخامسة

الدول الجزرية الصغيرة النامية - تأثير تغير المناخ على الدول الجزرية الصغيرة النامية، وإمكانيات التكيف والطاقة المتجددة لهذه الدول

ترأس الجلسة **صاحب السعادة السفير سوتيريوس زاخيوس**، الممثل الدائم لقبرص لدى الأمم المتحدة. وقد دعا المتحدثين إلى طرح آرائهم بشكل موجز ومباشر.

الدكتور ليونارد نيرس (باربادوس): قال إن **مسألة تغير المناخ وتأثير ذلك على الدول الجزرية الصغيرة النامية** هي الآن موضع توافق دولي في الآراء. وذكر أن هذه الدول هي الأشد تأثرا بهذا التغير وأشار إلى أن الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ قد حدد في تقريره التقييمي الثالث الآليات التي ستتأثر بها هذه الدول في هذا الصدد. وأوضح أن ارتفاع مستويات مياه البحر ستكون له آثار ملحوظة، بيد أن هناك بعض الفروق في هذا الصدد مردها إلى نوع الجزيرة. ومن المعروف أن قدرا كبيرا من التآكل يعود إلى الأنشطة التي تقوم بها هذه الدول نفسها، غير أن للعوامل المناخية دخلا كبيرا في ذلك. وأشار إلى أنه من المعروف عدم وجود علاقة خطية بين ارتفاع مستويات مياه البحر وبين مستويات الغمر بالمياه، مضيفا أن عدد الأشخاص الذين هم عرضة للخطر في الدول الجزرية الصغيرة النامية يفوق بمائتي ضعف تقريبا عدد الأشخاص المعرضين للخطر في الجماعات السكانية الأخرى. وقال إن تبييض الشعب المرجانية صار حدثا سنويا، مردفا بأن ذلك ستكون له آثار ملحوظة على الدول الجزرية الصغيرة النامية، وخاصة على قطاعات مثل السياحة. وذكر أن القضايا الرئيسية تتمثل في الحاجة إلى إدارة موارد الدول الجزرية الصغيرة النامية، حيث إنه من الواضح أن هذه الدول لم تقم بإحصاء وتصنيف مواردها واستخداماتها على نحو يفي بالغرض. وأشار إلى ضرورة تحديد الموارد، ومواقعها، وتوزيعها المكاني، ووضعها الحالي والتوجهات المستقبلية. وبين أنه من الضروري أيضا امتلاك الأدوات اللازمة للحد من مواطن الضعف في المناطق الساحلية، مثل التدريب في مجال الأوقيانوغرافيا الفيزيائية والكيميائية، وجمع البيانات، والبحوث الجادة، والقيام بتصغير قياسي للنماذج المناخية.

السيد محمد خليل (ملديف): أبدى رغبته في أن يشير، من وجهة نظر ملديف، المسائل الرئيسية المتعلقة **بأوجه الضعف وخطة العمل الموضوعة للتكيف في ضوء ذلك**. وعرض النتائج الرئيسية التي وردت ف البلاغات الوطنية لملديف الموجهة إلى أمانة الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ، وبين نتائج بحث هذه البلاغات للسيناريوهات المقترحة من الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ. وقال إن من بين هذه السيناريوهات المختلفة ما قد يفضي إلى فقدان العاصمة ماليه بالكامل، وأضاف أن تقديرات أخرى تشير إلى خسائر

محتملة تبلغ ١٧ مليون دولار في إيرادات السياحة. وأشار إلى أن أحد المجالات التي تبعث على القلق هو قطاع مصائد الأسماك، حيث أنه من المعروف جيدا أن مصيد أسماك التون يتأثر بدرجات حرارة البحر. وذكر أن موارد المياه العذبة تعاني أساسا من ضغوط وستتأثر بشكل أكبر. وأضاف أن تدابير التكيف تتعلق بشكل رئيسي بالحماية الساحلية، وتتطلب قدرا كبيرا من التخطيط. وأردف أن ملديف قد شرعت في هذه العملية لضمان توفير التخطيط المطلوب. واختتم بالقول إن ذلك يتطلب توفير الموارد والتدريب والدعم المالي.

صاحب السعادة السفير جون دبليو آشي (أنتيغوا وبربودا) – رئيس آلية التنمية النظيفة: قال إن آلية التنمية النظيفة، المنشأة بموجب **بروتوكول كيوتو** هي ذات أهمية كبيرة بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وبين أن هذه الآلية هي الآلية الوحيدة لبروتوكول كيوتو التي تشمل البلدان النامية. وذكر أن أصول هذه الآلية ترجع إلى بداية متواضعة، وقد قامت على التصور بأن البلدان التي تستضيف مشاريع الآلية ستعمل على الدفع قدما بتنميتها المستدامة. وستضمن الآلية أن المشاريع القائمة في البلد المضيف ستحد من الانبعاثات، في الوقت الذي تساهم فيه في تحقيق التنمية المستدامة للبلدان المعنية. وأشار إلى أن البلد المضيف يضع طائفة من الأهداف مثل تحديد رؤيته للتنمية المستدامة. وقال إن إدارة الآلية تتم من خلال مجلس تنفيذي، يوجد فيه مقعد مستقل لتحالف الدول الجزرية الصغيرة. وذكر وجود اهتمام كبير بمسألة الكيفية التي يتخذ بها قرار العضوية، موضحا أنه لكي يصبح الشخص عضوا في المجلس فلا بد من أن يرشح من مجموعة من الناخبين، بيد أنه يتوقع منه أداء مهامه بصفته الشخصية. وقال إنه لا يجوز أن يكون للأعضاء مصلحة مالية في المشاريع، ويوجد اتفاق يتعلق بعدم الإفشاء. وأضاف أن من مهمة المجلس التنفيذي رفع مجموعة من التوصيات إلى اجتماع الأطراف، وأشار إلى وجود طائفة من المسائل التقنية التي يتعين تناولها خلال الأشهر القليلة المقبلة. وذكر أن أهمية المشاريع ذات النطاق الصغير، لا سيما لقطاع الطاقة المتجددة، قد حددت بقصر ناتج الطاقة من هذه المشاريع على ١٥ ميغاوات. وأشار إلى أن الفوائد التي يجنيها تحالف الدول الجزرية الصغيرة تتحقق من خلال التمويل المخصص لبناء قدرات الآلية، ومن خلال صندوق احتياجات التكيف. وأردف أن مبلغا قدره ٢٥٠ ٠٠٠ دولار سيخصص لتقييمات الاحتياجات في مجال القدرات، وسيخصص مبلغ معادل لذلك لاحتياجات التخطيط. واختتم بالقول إن صندوق احتياجات التكيف سيتحصل على حصة من الريع، بقيمة ٢ في المائة.

السيد ك. راغافان (مركز فولك): تحدث عن العمل المبذول مع **جزر لاكشادويب**، الواقعة شمال ملديف، التي أعلنت حكومتها المحلية عن **سياسة واضحة للطاقة**

المتجددة ويتمثل هدف هذه السياسة في تحقيق إمدادات بالطاقة المتجددة بنسبة مائة في المائة. وذكر أن الدراسة بينت إمكانية تحقيق ذلك من خلال بحث احتياجات الطاقة، وإمدادات الطاقة والموارد. وأشار إلى طروء زيادة كبيرة في القدرة على توليد الطاقة من وقود الديزل خلال الأعوام القليلة الماضية، مبينا أن معظم كميات الوقود الأحفوري تستخدم لتجفيف الأسماك. وقال إن هناك جهودا تبذل في مجال استخدام الطاقة الشمسية ولاستخدام التغويز للتخلص من نفايات جوز الهند. وذكر أن تحديد كميات الكتلة الحيوية المتاحة بيَّن توفر قدر كبير منها. وأضاف أن استخدام مزيج طاقة الرياح والطاقة الشمسية هو حل معقول لهذه الجزر، وأن التكنولوجيات الضرورية لذلك يتعين أن تكون مراعية للظروف المحلية. وأشار إلى أن الطاقة الفلطائية – الضوئية مرتفعة التكلفة نسبيا، واتضح وجود حاجة لاستخدام قدر قليل من الديزل، مع الأخذ في الاعتبار أيضا أن هذا المصدر للطاقة يمكن أن يستمد من الديزل الحيوي أو عمليات التغويز.

وقال إن ٧٠ في المائة من مصادر الوقود الأحفوري يمكن استبدالها باستخدام التكنولوجيات المتوفرة حاليا، مضيفا أن هناك حاجة للنظر بدقة في موارد الدول الجزرية الصغيرة النامية، وبحث إمكانية استخدام طرائق الدورة المدمجة. وذكر أن الكفاءة هي من الاعتبارات المهمة، وأنه يجري حاليا مناقشة مفهوم أحد المشاريع. وأضاف أن الهدف المتوخى من ذلك هو إيجاد السبل للوصول إلى مرحلة التنفيذ الفعلي لاستخدام مصادر الطاقة المتجددة استخداما كاملا، من خلال المشاريع التوضيحية والتدريب. ونبه إلى ضرورة توفير بيانات مفصلة عن الأعباء والموارد الضرورية لعملية التخطيط. وأردف أن جمع البيانات يجب أن يتم في المرحلة الأولى، وأن يتبع ذلك التدريب في مجال التركيب، والصيانة، والتصنيع، وإنشاء الهياكل المؤسسية وآليات التمويل. وأشار إلى ضرورة أن تؤخذ في الحسبان مساعدة الوكالات المحلية لتمكينها من التخطيط وإجراء عمليات المراجعة المتعلقة بالطاقة. واختتم بالقول إن الحكومات بحاجة إلى تبني نهج استباقية في تشجيع هذه الأساليب المبتكرة حتى يتسنى للدول الجزرية الصغيرة النامية اكتساب درجة أكبر من الاكتفاء الذاتي والمضي قدما نحو التنمية المستدامة.

السيد جوزيف هوي (سنغافورة): أشار إلى أن تجربة سنغافورة هي تجربة إيجابية فيما يخص الأنظمة المتعلقة بالمعدلات المعيارية، وفي مجال التشجيع على تحقيق كفاءة استخدام الطاقة. وقال إن الحاجة إلى الحماية البيئية هي مسألة بالغة الأهمية للدول الجزرية الصغيرة النامية، وقد أمكن لحكومة سنغافورة التبكير بتحقيقها. وذكر أن ضرورة زيادة كفاءة الاستخدامات الحالية لموارد الطاقة إلى الحد الأقصى كانت لها نتائج واعدة جدا، لا سيما تجربة الدورة المدمجة. وقال إن الحكومة تنظر الآن في التشجيع على استخدام

المركبات للطاقة النظيفة. وبيَّن أن هناك نشاطا كبيرا يبذل في مجال وضع الهياكل الأساسية الضرورية لاستخدام الغاز الطبيعي المضغوط في المركبات، مضيفا أنه ينبغي أيضا البدء باستخدام المركبات التي تعمل بخلايا الوقود في أسرع وقت ممكن. وأشار في الختام إلى أن الطاقة الحرارية الشمسية يحد منها تكاثف السحب في سنغافورة، بيد أن الباحثين يدرسون أيضا إمكانية استخدام هذه التكنولوجيات في سنغافورة.

الأستاذ ألبرت بنغر (جامعة جزر الهند الغربية): أشار إلى الحاجة لوضع **خطة لاحتياجات الطاقة في الدول الجزرية الصغيرة النامية**. وقال إن المناقشة الدائرة في هذه الدول تشدد على ضرورة التنمية، مبينا أنه في الوقت الذي توجد فيه شواغل تتعلق بجوانب الضعف، فإن هناك حاجة أيضا إلى توفير الطاقة. وذكر أنه منذ عدة سنوات، يُنظر إلى الطاقة من منظور البقاء والتنمية المستدامة. وأشار إلى أنه من الضروري النظر في نسق الطاقة الحالي وبحث إمكانية إحداث التغييرات؛ فالدول الجزرية الصغيرة النامية تدفع مبالغ كبيرة للحصول على وقود الديزل، وتستخدمه بشكل يفتقر كثيرا إلى الفعالية. وأوضح أن كل دولار يصرف لشراء هذا الوقود، يذهب منه ٦٠ سنتا هدرا. وأضاف أن الدول الجزرية الصغيرة النامية لا تستخدم مصادر الطاقة الطبيعية الوفيرة، التي تمتلك بفضل تطبيقات التنكولوجيا الحديثة إمكانيات للاستخدامات الصناعية. وذكر أيضا أن القطاعات الإنتاجية في الدول الجزرية الصغيرة النامية التي تستهلك الطاقة تمتلك جميعها إمكانيات للتغيير، مضيفا أن سعر الكهرباء في الوقت الحالي، بالنسبة لعدد كبير من الدول الجزرية الصغيرة النامية باهظ بحيث لا يمكن من الإنتاج القادر على المنافسة. وقال إن المنطق السليم يقتضي بدء السباق التنافسي في مضمار العولمة بإصلاح قطاع الطاقة. وتساءل عما إذا كان ذلك ممكنا من خلال النظر إلى قطاع الطاقة باعتباره قطاعا يوفر الخدمات، وليس مجرد قطاع للطاقة في حد ذاتها. وأشار إلى أن قطاع الطاقة في الدول الجزرية الصغيرة النامية يعد منفصلا، عن قطاعات أخرى مثل السياحة والنقل، وغيرها. وأضاف أن فصل هذا القطاع لا يسمح بتحقيق روابط تضافر مع القطاعات الأخرى. وذكر أن استيراد السيارات القديمة ممارسة لا تتسم بالكفاءة، وأن المركبات التي تعمل بالطاقة الكهربائية هي في واقع الأمر سهلة الاستخدام تماما، مقارنة بالمركبات ذات المحركات التي تعمل بالاحتراق الداخلي. ونبه إلى أنه ينبغي إيلاء الاهتمام أيضا لإمكانية الاستخدامات المتعددة في قطاع الصناعة، مثل توليد الكهرباء من الكتلة الحيوية المستمدة من قصب السكر المستخدم في إنتاج السكر، وبذلك يصبح قصب السكر مادة خاما، فضلا عن كونه مصدرا للإمداد بالطاقة. وقال إن الغاز الحيوي يمثل مسألة أخرى تتعلق بالنفايات غير المستغلة. وأشار إلى الأهمية الكبيرة لتنسيق التعاون في مجال الطاقة. وذكر أنه من الممكن في هذا الصدد استخدام الطاقة المتجددة، والتشجيع على إعادة

التصنيع، وتحويل النفايات إلى طاقة، أو تخفيض حجم النفايات على أقل تقدير. وأضاف أن شروط التجارة الحالية تجعل من الصعب على الدول الجزرية الصغيرة النامية أن تعتمد اعتمادا مفرطا على مصادر الوقود الأحفوري، مشيرا إلى أن هذه الدول بحاجة إلى أن تنظر في الكيفية التي تقوم بها هي نفسها بوضع أفضل السياسات والطرائق المناسبة لها. وقال إن الحجم الاقتصادي للاستثمارات في المشاريع يمثل مشكلة، وبالتالي هناك حاجة ماسة، إلى جعل المؤسسات الأكاديمية تغير أساليبها وتتناول قضايا التكلفة الاقتصادية والاجتماعية والتأثيرات البيئية. وذكر أنه ينبغي معالجة مسألة إتاحة خدمات الطاقة إذا ما أريد التخفيف من وطأة الفقر. وأضاف أن هذه المسألة تتعلق بالبقاء، وأن الدول الجزرية الصغيرة النامية تحتاج إلى استخدام مواردها، وتوفير فرص العمالة ومنع وقوع الاضطرابات الاجتماعية والبيئية. واختتم بالقول إنه من الضروري أن تشمل خطة أعمال احتياجات الطاقة للدول الجزرية الصغيرة النامية بحوثا في السياسات المتعلقة بالاستخدامات التجارية والصناعية للطاقة، ومعايير الأداء وتقييمات الآثار على النمو الاقتصادي والآليات اللازمة لتسهيل تبادل المعلومات.

وأثار **أسئلة وتعليقات** كل من سانت لوسيا، وترينيداد وتوباغو، وكوبا، وفيجي، وتوفالو، ودومينيكا، وجامايكا، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وجمعية بالاو للحفاظ على البيئة.

وتوسعت المناقشات في بحث الإسهام المحتمل لآلية التنمية النظيفة في الحد من الانبعاثات على المستوى العالمي. وأُبرزت الحاجة إلى الحد من استخدام فصل الكربون. وستقوم شبكة الدول الجزرية الصغيرة النامية بتوزيع تقارير عن أعمال المجلس التنفيذي. وأُشير أيضا إلى مبادرة من دول منطقة البحر الكاريبي تتعلق بالتكيف وتخفيف آثار الكوارث وإنشاء مركز معني بتغير المناخ. وذكر أيضا أن إمكانيات التكيف المنفرد خارج نطاق البلاغات الوطنية أصبحت واقعا فعليا. وتقع المسؤولية على الدول الجزرية الصغيرة النامية للقيام بالتخطيط. وقد حظي إنشاء مراكز إقليمية أيضا بدعم عملية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، ويتعين على تحالف الدول الجزرية الصغيرة النامية الإفادة من هذه الفرص. وتم التشديد على أن التكيف مع تغير المناخ، والتشجيع على استخدام مصادر مأمونة للطاقة المتجددة هما من المسائل الرئيسية المتعلقة ببقاء الدول الجزرية الصغيرة النامية، وأنه يتعين التأكيد بوجه خاص على هذه الجوانب. ويجب على وزراء الطاقة والمالية العمل معا لدمج هذه العملية في الخطط الوطنية. ويمكن لمشاريع البيان العملي المساعدة في هذا الصدد بتبيان مبادئ التكامل بأسلوب أكثر يسرا، وذلك، على سبيل المثال، من خلال العروض الحاسوبية المشبهة. ونوقشت فكرة إنشاء فرقة عمل أقاليمية تابعة لتحالف الدول

الجزرية الصغيرة لتضطلع بمهام الدفع قدما بالتخطيط لوضع برنامج لاحتياجات الطاقة لهذه الدول، ولوحظ في هذا الصدد وجود حاجة إلى تفويض للعمل على إنجاز هذه المهام بحلول موعد انعقاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة وأن يشمل ذلك الحاجة إلى تبني نهج جديد لإدارة الطاقة في الدول الجزرية الصغيرة النامية، من خلال التثقيف، وتحليل السياسات، والتخطيط.

الرئيس: خلص إلى أهمية استمرار الدول الجزرية الصغيرة النامية في تخطيط استراتيجياتها، بالتعاون مع القطاع الصناعي، لتعزيز معايير الكفاءة وتبني البدائل. وبيَّن أنه من ضمن الأولويات أيضا التشجيع على الاستخدام الأمثل للطاقة، والاقتصاد في استعمال الطاقة المتجددة، ومصادر الطاقة النظيفة، لتخفيض تكلفة فاتورة الطاقة. وأشار إلى الأهمية المماثلة لتشجيع الحماية الساحلية والتعليم.

الجلسة السادسة

التجارة والتنمية المستدامة

ترأس **السفير سليد** هذه الجلسة. ووجه الانتباه إلى حلقة العمل التي عقدها تحالف الدول الجزرية الصغيرة مؤخرا بشأن التجارة، والتنمية المستدامة، والدول الجزرية الصغيرة النامية، في مونتيغو باي، جامايكا، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، وإلى النتائج التي أسفرت عنها حلقة العمل.

السيدة دايان كوارليس (جامايكا): لاحظت أن التجارة هي إحدى المسائل الجديدة التي أصبحت تكتسي أهمية بالغة بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية. فهذه الدول إذ تمنح الأولوية للتعامل مع العولمة، فإنها بحاجة إلى أن تعزز تعاونها وترتيباتها المؤسسية. وكانت السياحة والزراعة والتمويل والتعاون الإقليمي مواضيع تلك الحلقة. ورأى الكثير من المشاركين أن من المفيد بوجه خاص إجراء مباحثات بين منظمة التجارة العالمية والبعثات التي تمثل في جنيف بلدان تحالف الدول الجزرية الصغيرة النامية. ويعي التحالف أهمية أن تربط التجارة بالاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف. وأن أعضاءه بحاجة إلى بناء قدراتهم لدعم خططهم التجارية. وقد شدد على ضرورة زيادة إعلاء صوت الدول الجزرية الصغيرة النامية في جنيف والاجتماعات التي تخص التجارة. وجرى النظر في وضع اتفاقات متعددة الأطراف ومعالجة أوجه انعدام مناعة الدول الجزرية الصغيرة النامية من حيث عدم قدرة تجارتها على تحمل الصدمات والصمود في وجه العوامل البيئية. وسيقوم العديد من منظمات التحالف بدراسة آثار بيان الدوحة في جانبها المتعلق بالدول الجزرية الصغيرة النامية ولا سيما بدراسة السبل الكفيلة بأن تؤمن لها معاملة تفضيلية. وشددت حلقة جامايكا على تيسير المشاركة

الفعالة للدول الجزرية الصغيرة النامية، وعلى ضرورة تعزيز القدرة من خلال مرفق في جنيف.

الرئيس: قال إنه يجري إعداد الصيغة النهائية لتقرير مفصل إلى حد بعيد عن أعمال حلقة جامايكا. وسيتاح النص قريبا لجميع بلدان التحالف والمشاركين في الحلقة. وتعكس الاستنتاجات إلى حد بعيد الشواغل التي أثيرت في عام ١٩٩٩، في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة لاستعراض نتائج مؤتمر بربادوس بعد مرور خمس سنوات على انعقاده.

وأدلى **بتعليقات** كل من موريشيوس وسانت لوسيا وناورو.

وفي المناقشات، أشير إلى ما لمسائل التجارة من أهمية في عملية مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. وعهد بشؤون التعاون في هذه العملية إلى منظمة التجارة العالمية. ويجب على التحالف أن يغتنم الفرصة لدفع مسألة تفاعل المنظمة مع منظومة الأمم المتحدة. وصرف النظر عن إمكانية حصول الدول الجزرية الصغيرة النامية على معاملة تفضيلية في منظمة التجارة العالمية لأن الكثير من الدولة الجزرية الصغيرة النامية كان خارج غرف الاجتماعات، وكان معظمها غائبا. وسيتعين على التحالف أن يدرج حجج دفاعه عن الدول الجزرية الصغيرة النامية في سياق الدفاع عن الدول ذات الاقتصادات الصغيرة والضعيفة. فعندما كانت منظمة التجارة العالمية تعطى معاملة خاصة، كانت توفر بعض المرونة كالتسهيلات المقدمة للبلدان التي تدعم الطاقة النووية. وأمهلت لفترات انتقالية بعض البلدان ولكن الدول الجزرية الصغيرة النامية ليست من بينها حتى الآن. وينبغي للتحالف أن يخلق توافق آراء لزيادة فهم ما يساور هذه الدول من شواغل وما يواجهها من قيود. ذلك أنه ستقوم الحاجة إلى بلورة الأسس والحجج المعتمد عليها لطلب معاملة خاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وأعيد تأكيد الحاجة الكبيرة إلى بناء القدرات، وأنه ينبغي أن تفرض على الدول المتقدمة التزامات تلزمها بأن تساعد الدول الجزرية الصغيرة النامية والدول النامية، بأن تبني لها القدرات المذكورة. وينبغي لمنظمة التجارة العالمية أن تعمد، من خلال الحوار، إلى تسوية علاقتها مع منظومة الأمم المتحدة معربة لها بذلك عن تقديرها.

الجلسة السابعة

تمويل التنمية

السفير سليد: انتقل إلى مناقشات موضوع تمويل التنمية والاستعدادات الجارية لعقد المؤتمر الدولي.

السيد جورج تالبو (أمانة تنسيق تمويل التنمية التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة): قال إن المؤتمر الدولي لتمويل التنمية سيعقد في غضون بضعة أسابيع في مونتيري، المكسيك. وستكون المسائل المتعلقة بالسوقيات وبضرورة وضع الصيغة النهائية للوثيقة الختامية للاجتماع محل عمل مكثف في الدورة الأخيرة للجنة التحضيرية التي ستعقد في نيويورك ابتداء من ٢١ كانون الثاني/يناير. وقد تم إصدار نص منقح يحاول حصر المسائل الأساسية التي أثيرت حتى الآن في المناقشات. بيد أن هذه الصيغة النهائية لا تزال بحاجة إلى أن تحدد على نحو دقيق جدا، إن تنقصها بعض التفاصيل والجوانب المحددة. ومما يمثل تحديا للتحالف تحديد ما يمكن إنجازه حقا وما يمكن أن يشكل أولويات للفريق. ومن الأهمية بمكان تحديد الأهداف الاستراتيجية للتحالف في الأجلين المتوسط والقصير. ومن الضروري ربط العملية بالمؤتمر العالمي للتنمية المستدامة. ذلك أنه لا بد من ربط البعد الإنمائي بعالم المالية لإيجاد ما تتطلبه التنمية المستدامة من سبل التمويل الرفيع المستوى. ومن الواضح أن ثمة تداخل وروابط. وينبغي التفكير في إنجاز خطة للتنمية يمكن أن تتضمن حشد الموارد ووضع السياسات الصحيحة. والبلدان بحاجة إلى البحث عن حلول فنية. ولا بد من التبصر والمثابرة والصبر كيما تعزز مصالح التحالف. وهناك بعض السمات التي تبشر بما لا يدع مجالا للشك بنهج إنمائي أكثر استنارة. وتعطي العملية حتى الآن نظرة شاملة على تمويل التنمية. فالأمم المتحدة لم تعد تنظر فقط إلى الدين أو الفقر وإنما أصبحت تنظر إلى المسائل الإنمائية على نحو متكامل. والخطة واسعة وتنطلق أساسا من نقاط استمدت من العالم النامي. وقد كان هناك تعاون على مستوى عال فيما بين المؤسسات. وأكدت العملية ضرورة تعزيز التعاون على المستوى الوطني. ولذا، تسعى المنظمة إلى تعزيز الاتساق. وسيشكل مؤتمر مونتيري فرصة تكرس فيها الأمم المتحدة جهودها لأول مرة لتمويل التنمية وأن من الأهمية بمكان إشراك التحالف في هذا المؤتمر.

السيد أمينا يوفولي (فيجي): لاحظ أن الاستعدادات لمؤتمر تمويل التنمية كانت عبارة عن جهد جماعي بذله التحالف. وثمة أسباب قاهرة تتطلب من الأمم المتحدة أن تعالج توزيع الثروات العالمية وتحاول خفض عدد الفقراء. فإعلان الألفية يحدد أهدافا ولكن هناك أيضا بيانات قادة التحالف بشأن التنمية المستدامة. وينظر إلى تعبئة الموارد المحلية على أنها المصدر الرئيسي لتمويل التنمية ولكن لا بد من أن يضاف إليها الاستثمار الأجنبي المباشر والمساعدة الإنمائية الرسمية. وتندرج مسألتي التجارة وإعادة تمويل الديون ضمن المسائل المتعلقة بالنظم وهي مسائل يجب مناقشتها ولا سيما من زاوية الحكم العالمي. وثمة حاجة حقيقية إلى تعزيز التكافؤ في عملية اتخاذ القرارات على المستوى الدولي. ويجب أن يتضمن ذلك الاعتراف بالحالة الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وقد نوقشت مسألة تهيئة بيئة

محلية مساعِدة وتقديم حوافز ضريبية، ومن الواضح أنه يجب على الحكومات إشراك جميع أصحاب المصالح. بيد أنه لا بد من تحقيق ذلك بإيجاد الدعم الدولي اللازم. وتؤدي الأمم المتحدة دورا حاسما في هذا الشأن كيما تراعى مراعاة كاملة الأركان الأساسية الثلاثة للتنمية المستدامة في إطار العمل المتكامل المنشود. فالاستثمار الأجنبي المباشر، بالرغم من أنه يفيد البعض، يشكل تحديا أساسيا إذ هناك بلدان غير قادرة على جذب الاستثمار الأجنبي اللازم. ومسائل القدرات أثيرت في الأمم المتحدة وبرزت كذلك بوضوح في النقاش الذي دار بشأن التجارة قبل مناقشة موضوع التمويل. وسلم أيضا على نحو واضح بأنه إذا لم تعالج مشكلة الدين معالجة سليمة فستظل مصدرا مضرا باقتصادات الدول الجزرية الصغيرة النامية. وبالتالي تدعو الحاجة إلى صندوق دولي جديد لتحقيق أهداف إعلان الألفية. وينبغي تحقيق التكامل فيما بين الاستثمار المسؤول في البيئة، وتصرف الشركات عبر الوطنية وفقا لمبادئ المواطنة الصالحة. والاعتراف ببرنامج عمل بربادوس للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية كمشروع خطة للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية ويجب على المؤتمر أن ينظر في إعطاء الأولوية لتنفيذ هذه الخطة. ويتمثل التحدي الذي يعترض التحالف في أن يتوصل في آن واحد إلى بلورة مواقف بشأن شواغل الدول الجزرية الصغيرة النامية وإبداء تصميم على حشد التأييد لمعالجتها.

السيدة سونيا ليونسي–كاريل (سانت لوسيا): قالت إنها تعتقد أن مؤتمر تمويل التنمية كان ينبغي أن يكون أول مؤتمر تدعو الأمم المتحدة إلى انعقاده، وأضافت أن جدول أعمال المؤتمر مفصل جدا وينطوي على بعض الآراء المتباينة. فالبلدان المتقدمة النمو تنظر إلى المسائل من منظوري الموارد المحلية والحكم الرشيد وترى أن المؤتمر يساعد أساسا أشد البلدان حاجة كأقل البلدان نموا وأفريقيا. وقد شدد التحالف على ضرورة أن تتوفر على الصعيد الدولي، روح المسؤولية والتضامن والمساعدة فهذا عالم مترابط كثرت فيه المؤتمرات التي لم تنفذ نتائجها تنفيذا كاملا. وتبدي البلدان المتقدمة النمو انتقادات كثيرة على الورقة الأساسية، وقد سعت إلى التشديد على المسؤولية الوطنية والتقليل من أهمية أهداف الألفية. وتؤيد مجموعة الـ ٧٧ مدير الجلسة فيما ذهب إليه من رأي مفاده أنه ينبغي التشديد بقدر أكبر على تكافؤ القضايا. فمؤتمر مونتيري هو بداية لعملية وسيفتح الطريق أمام صياغة العديد من مشاريع الشراكات. وأن التحالف بحاجة إلى مواصلة إثبات حضوره كيما تعالج شواغله ويستمر التركيز على البلدان الجزرية الصغيرة النامية بصورة متوازنة. وتتمثل الخطوات المقبلة في إيجاد الاتساق والابتكار. وهناك ضغوط كبيرة للتوصل إلى صيغة للوثيقة يتم التفاوض بشأنها سلفا قبل انعقاد مؤتمر مونتيري. ومن الأهمية بمكان أن يتولى المندوبون المشاركون في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة رصد أحداث هذا المؤتمر للتعلم مما قد

يستجد فيه من أحداث. وتتمثل المسألة الرئيسية العالقة في معرفة الجهة التي ستعيد صياغة الوثيقة الختامية التي سيتم التفاوض بشأنها. فهل سيكون ذلك في شكل جهد جماعي أو عمل يقوم به الرئيسان المشاركان (باكستان والسويد)؟ وهذه هي الفرصة الوحيدة للدول الجزرية الصغيرة النامية لتقديم مساهمة بشأن تمويل التنمية ويجب عليها أن تتشبث بمواقفها وتتوخى أسلوبا عمليا ومركزا. وسيعطي هذا المؤتمر إشارة كبيرة بشأن مدى استعداد البلدان المتقدمة النمو لمساعدة البلدان النامية.

وأثار **أسئلة وتعليقات** كل من أنتيغوا وبربودا وبربادوس وجامعة جزر الهند الغربية.

وفي المناقشات، لوحظ أنه كان هناك تقدم كبير، ولربما ليس للتحالف ثقل في المجال الاقتصادي والتجاري يضاهي الثقل الذي كان له في مجال تغير المناخ ولكن عسى أن يتغير هذا نتيجة مؤتمر تمويل التنمية والجهود الجديدة المبذولة في جنيف بشأن التجارة. ولوحظ أيضا أن أعمال الصيرفة الخارجية تتطلب أن ينظر فيها على نحو كامل وأنه وضعت خطوات لتوجيه اهتمام لجنة السياسات الإنمائية إلى هذه المسألة لتزويد اللجنة بالمعلومات المناسبة بشأن ما لهذا القطاع من أثر اقتصادي في الدول الجزرية الصغيرة النامية.

الجلسة الثامنة

الدول الجزرية الصغيرة النامية – تدهور التربة

ترأس هذه الجلسة **السفير كوه**

السيد يو وان لين (اتفاقية مكافحة التصحر): تحدث بشأن الأعمال التي يقوم بها المجتمع الدولي فيما يتعلق بالتصحر وتنفيذها في الدول الجزرية الصغيرة النامية. وقال إن ٣٩ عضوا من أعضاء تحالف الدول الجزرية الصغيرة هم الآن أطراف في اتفاقية مكافحة التصحر. وسيجري في عام ٢٠٠٢، استعراض تنفيذ الاتفاقية، كما أنها مدرجة في الأعمال التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة وذلك لكفالة أن تظل جوانبها المتصلة بالتنمية المستدامة على جدول الأعمال. وحتى الآن ما برحت التقارير تتناول تدهور التربة. وأشارت منطقة آسيا والمحيط الهادئ إلى أنه ينبغي تطبيق الاتفاقية. وأن ذلك سيتطلب توفير الموارد. وهناك شبكات برنامجية يختص كل منها بموضوع، مثل الكثبان الرملية والمعلومات وبناء القدرات .. وما إلى ذلك. ويجري النظر في وضع برامج دون إقليمية. وأضاف أن اجتماع آبيا بشأن اتفاقية مكافحة التصحر طلب أن تتناول خطط العمل الوطنية مسألة الجفاف. وذكر أن زيادة الوعي أمر هام جدا، وأن المادة ٨ من اتفاقية مكافحة التصحر تطلب التنسيق مع الاتفاقيات الأخرى مثل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ واتفاقية التنوع

البيولوجي. وتقتضي خطط العمل الوطنية مشاركة جميع أصحاب المصلحة. وتطالب كل من المادة ٩ والمادة ١٠ بربط خطط العمل الوطنية بالسياسات المحلية للتنمية المستدامة. وخلص إلى أن هناك عموما فوائد عديدة تجنيها الدول الجزرية الصغيرة النامية من عملية اتفاقية مكافحة التصحر، وينبغي أن تمعن البلدان الأطراف في هذه الاتفاقية النظر في ذلك.

السيد مانويل دينغو (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية): عرض نتائج **المؤتمر الدولي المعني بالمياه العذبة**، الذي عُقد في بون في عام ٢٠٠١. وقد انعقد هذا المؤتمر نتيجة الجهود التي بذلتها ألمانيا، اعتبارا من الدورة السادسة للجنة التنمية المستدامة. وشارك في مؤتمر بون الكثير من ممثلي البلدان والمنظمات الرئيسية المعنية بالمياه العذبة وممثلين عن المجتمع المدني. وشاركت فيه أيضا الدول الجزرية الصغيرة النامية مشاركة محدودة، غير أن هناك عددا من الجوانب بالنسبة لنتائج المؤتمر ينبغي أن تنظر فيها الدول الجزرية الصغيرة النامية بغية تنفيذها داخل تلك الدول.

الأستاذ لينو بريغوغليو (معهد الجزر والدول الصغيرة – مالطة): عرض الأعمال المتعلقة **بالرقم القياسي للضعف** الذي تطبقه عدة منظمات. وذكر أن الضعف يُعد جانبا تشترك فيه الدول الجزرية الصغيرة النامية. وهو يتصل بصغر الحجم ودرجة التعاون الاقتصادي والاعتماد على الصادرات والواردات والعزلة. وأضاف أن أي نشاط اقتصادي في جزيرة ما يؤثر على البيئة. ورغم أن الدول الجزرية الصغيرة النامية لا تعد من أفقر البلدان في العالم كمجموعة، إلا أنها جميعا ضعيفة جدا. ومن ناحية الضعف، حتى البلدان الناجحة يمكن اعتبارها ضعيفة في الرقم القياسي، وذلك رغم أنه يجب أخذ قدرة البلد على الانتعاش في الحسبان. ويؤدي الجمع بين مؤشر الضعف والقدرة على الانتعاش إلى رسم صورة أوضح لحالة البلد. وقد سعى الرقم القياسي للضعف البيئي إلى أخذ القدرة على الانتعاش في الحسبان. وقد اقترح أيضا أن تأخذ لجنة السياسات الإنمائية في حسبانها مؤشر الانفتاح. والخلاصة واضحة على أي حال، وهي أن الدول الجزرية الصغيرة النامية كمجموعة هي عموما أضعف من مجموعات البلدان الأخرى. ويلفت الرقم القياسي الانتباه إلى المشكلات الناجمة عن الضعف ويقدم أيضا مقياسا بسيطا للقيمة. غير أنه ينطوي على أوجه قصور أيضا، وهي تتصل باختيار المقياس وأهمية العوامل العديدة.

الدكتور راسيل هاورث (لجنة العلوم الأرضية التطبيقية في جنوب المحيط الهادئ – فيجي): قدم عرضا بشأن **استحداث رقم قياسي للضعف البيئي**، يوفر سبيلا سريعا وغير مكلف نسبيا لاكتشاف الضعف. وقال إن قاعدة البيانات الحالية للبلدان صغيرة، ولا يزال يتعين زيادة مشاركة البلدان ليصبح المؤشر عالميا. والأسس الثلاثة للتنمية المستدامة هي أسس

اجتماعية واقتصادية وبيئية. ولا يزال ربط الرقم القياسي للضعف البيئي بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية أمرا لا بد منه، إذ أن البيئة هي العنصر الرئيسي لأي تنمية كانت. ومتى توافرت البيانات يمكن لكل دولة من الدول الجزرية الصغيرة النامية أن تنتقي منها أفضل ما يخدم أغراضها. ويمكن أيضا الاستفادة من الاتجاه الجديد بغية تحديد سمات الضعف. وما ينبغي القيام به الآن هو استعراض التقدم المحرز والانتقال إلى التنفيذ الفعلي للرقم القياسي للضعف البيئي، واستحداث نموذج جيد يستخدم في الحياة العملية. ولقد أعربت البلدان عن رغبتها في الاطلاع على بيان عملي للضعف بالمقارنة مع المجموعات الأخرى. وأحد الأسباب التي حالت دون اعتماد لجنة السياسات الإنمائية للرقم القياسي للضعف البيئي هو أن قواعد البيانات قد اعتمدت مقاييس مختلفة. ومن الهام الآن أن تكون المسائل الواجب تغطيتها ذات صلة بالاطلاع على البيانات واكتمالها. ومن المهم إقرار البيانات ومراقبة نوعيتها. ويجب توفر التزام بتنفيذ المهام الضرورية لإكمال الرقم القياسي للضعف البيئي ويجب أن تكون للمسؤولين بالدول الجزرية الصغيرة النامية المشتركة في هذا المشروع السلطات الكافية لكي يطلبوا من الوزارات القيام بدورها في هذا الشأن وبتوفير البيانات. ومن الضروري أن يصبح الرقم القياسي للضعف البيئي مقبولا كأداة قبل نهاية هذه السنة. غير أن هذا الأمر سيقتضي وجود قاعدة بيانات عالمية. وينبغي أن تراعى في هذا الصدد الجوانب الاجتماعية للرفاه البشري والسلامة البيئية، وبهذه الطريقة يمكن اعتبار الرقم القياسي للضعف البيئي أمرا يتجاوز كونه أداة خاصة بالدول الجزرية الصغيرة النامية.

الدكتور لين اشماييل (اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: أشار إلى أن أعمال اللجنة بشأن **مؤشر الضعف الاجتماعي** لا تزال في مرحلة مبكرة ووضع هذا المؤشر استلزمه نقص البيانات التي تستعين بها جهات اتخاذ القرار بشأن السياسات الاجتماعية. وقدمت الحكومة الهولندية التمويل ويجري الآن إعداد الأطر المرجعية. والبيانات الاجتماعية قليلة جدا وهناك حاجة إلى إبراز أهمية الجوانب الاجتماعية لكي يُتضح بالفعل الضعف الحقيقي للدول الجزرية الصغيرة النامية. وأشار إلى أن عملية وضع قاعدة بيانات باللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لتسجيل جميع البيانات المتوفرة هي في مرحلة التخطيط النهائية. وستشمل قاعدة البيانات عدة مسائل مثل مستويات الجريمة والتعليم. وستقتضي من المنظمات إشراك علماء الاجتماع بدل الاقتصار على رجال الإحصاء. وكبداية ستجري مناقشة أوجه الضعف الاجتماعي الأولية في الأعمال التي ستشرع فيها اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بعد أشهر قليلة.

الأستاذ ألبرت بنغر (جامعة جزر الهند الغربية وعضو في لجنة السياسات الإنمائية): أشار إلى أن قرارات لجنة السياسات الإنمائية في نقل البلدان من مركز أقل البلدان نموا إلى

مركز البلدان النامية هي مناقشة يهيمن عليها الاقتصاديون، وهم يفضلون أرقاما مثل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. وهذا الانتقال يحرم البلدان من بعض الفوائد، مثل الأولوية في التمويل والمساعدة والاتفاقات التساهلية في مجال التجارة. وتحظى مسألة الحصول على المساعدة الفنية بالأهمية أيضا. وجرى ذكر ملديف كمثال على ذلك، إذ أن ملديف التي وصل ناتجها المحلي الإجمالي إلى مستوى معين وحافظت عليه، تواجه الآن مرحلة الانتقال إلى مركز البلدان النامية. وقد يعني الانتقال الحرمان من الفوائد بالنسبة لبلد بقاؤه مهدد. وتساءل عن المعنى الحقيقي لهذا الانتقال. فهل أن انتقال أحد البلدان الأقل نموا إلى مركز بلد نام يعني بالفعل أنه قادر على المنافسة المستقلة؟ وأشار إلى أنه ينبغي إمعان النظر في استحداث عملية للانتقال التدريجي. وبخصوص ما إذا كانت هناك جوانب ضعف في تقييم المعايير أكد وجود جوانب ضعف في هذا المجال، وضرورة إيجاد سبل أفضل للتعامل مع هذه الأرقام، وأخذ الكوارث الطبيعية في الحسبان، وتقييم هذا الأمر عند التفكير في الضعف. وأضاف أن المساعدة الإنمائية المقدمة إلى البلدان النامية آخذة في الانخفاض، بينما يتزايد التوسع الاقتصادي. واختتم بسؤال عن كيفية تقليل الطلبات على الجهات المانحة وعما إذا كان ينبغي مواصلة دعم القواعد العملية أم العمل على إبراز المسائل التي تبين بشكل أفضل الحالة الفعلية للدول الجزرية الصغيرة النامية.

وأثار **أسئلة وتعليقات** كل من فيجي ودومينيكا وساموا وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

وجرت أثناء **المناقشات** مناقشة السبل ووسائل تعزيز الوحدة المعنية بالدول الجزرية الصغيرة النامية. وجرى التشديد على الحاجة إلى إنجاز مؤشرات ضعف مركبة. ونوقش كذلك تأثير تغير المناخ على مياه الأمطار أو على المياه العذبة. وأشير إلى أنه ينبغي توصية المؤسسات المعنية بتحويل الأموال إلى البلدان النامية بإيجاد نهج مرن لعملية الانتقال يراعي حالة الاقتصادات الصغيرة، وذلك للنظر في أداء البلد الذي انتقل إلى الفئة الأخرى وفي وضع إجراء للتحليل.

وجرت الإشارة كذلك إلى أن طبيعة أنماط الطقس المتغيرة أهم بالنسبة للرقم القياسي للضعف البيئي من نقاط ارتفاع مستوى سطح البحر الحالية. وينبغي لتحالف الدول الجزرية الصغيرة أن يواصل دعم الرقم القياسي للضعف البيئي وأن يطلب إضفاء اهتمام دولي عليه.

الجلسة التاسعة

المحيطات

السفير كوه، رئيس الجلسة، أشار إلى أن المحيطات حيوية بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية وبالنسبة لهويتها وحضارتها. فلها آثار وفوائد كما أنها تؤثر بشكل أساسي جدا على حياة جميع المجتمعات في الدول الجزرية الصغيرة النامية.

القاضي الفاضل خوسيه لويس خيسوس (المحكمة الدولية لقانون البحار):تكلم عن تطور قانون البحار الحديث؛ فقال إنه في نهاية القرن الرابع عشر، كان يوجد اتفاق على وجود فعلي للحدود الدولية في المحيطات. و لم يستدع الأمر فعلا أية اتفاقات رسمية أخرى حتى نهاية الحرب العالمية الثانية حيث اكتسبت الصراعات في ذاك الوقت طابعا خاصا. وأصبحت الحاجة إلى قانون بحري دولي أكثر وضوحا مع توسع أوجه استخدام المحيطات. وفي إطار الصياغة القانونية، ظهرت أخيرا الحاجة إلى عقد مؤتمر ثالث للأمم المتحدة بشأن قانون البحار. وأشار إلى المساهمة الشخصية البارزة للسفير كوه، ودوره كرئيس للمؤتمر. فقد أنشئ نظام شامل تستطيع الدول الآن بموجبه المطالبة بمناطق اقتصادية خالصة على امتداد ٢٠٠ ميل ومياه بحرية إقليمية على امتداد ١٢ ميلاً. وتتمتع جميع الدول، الصغيرة والكبيرة، بالحقوق ذاتها. وكان يوجد فئتان أساسيتان من الدول الجزرية الصغيرة النامية، وذلك من حيث الحيز المحيطي. فهناك النظام المتصل من الجزر والبحر وقاع البحر، كما أن هناك حيزا جويا. وقاع البحر يُنظر فيه أيضا في إطار الجرف القاري التابع له. ومن الضروري للبلدان أن تستوفي بعض المعايير بموجب الاتفاقية كي تطالب بجرف قاري. أما أعالي البحار فهي كتلة الماء الواقعة وراء المنطقة الاقتصادية الخاصة الممتدة لمسافة ٢٠٠ ميل. وهناك من الدول الجزرية الصغيرة النامية ما يحق له ملكية مياه أرخبيلية. والدول الجزرية الصغيرة النامية الأرخبيلية هي وحدها التي تستطيع المطالبة بهذا، والحاجة تدعو إلى ضمان ألا تزيد مساحة المياه المحصورة عن تسعة أمثال المساحة البرية. ويتعين على الدول الجزرية الصغيرة النامية أن تنظر في ثلاث نقاط رئيسية. ويشير برنامج عمل بربادوس للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية إلى النواحي التي تثير قلق الدول الجزرية الصغيرة النامية بشأن نقل المواد النووية عبر مياهها، وذلك وفقا للقانون الدولي – وهذا ما يشكل نوعا من التناقض. فإن وقعت كارثة، فحقيقة الأمر هي أنه من المحتمل تدمير إقليم البلد الجزري الصغير بأكمله. ولذلك لا بد للدول الجزرية الصغيرة النامية من أن تنظر أيضا في مبدأ الملوث هو الذي يدفع. فالتنمية المستدامة لهذه الدول تتوقف كلية على الإدارة المستدامة للمحيطات، ولا بد لها من المواظبة على الضغط لكي يصبح هذا المبدأ قانونا دوليا. كما أن ارتفاع مستوى البحر هو اعتبار آخر يستحق النظر، لأنه في الصميم بالنسبة لبقاء الدول

الجزرية الصغيرة النامية. فالأثر السيء الناجم يمكن أن يؤثر على المطالبات المتعلقة بالمياه الإقليمية لهذه الدول؛ فهي ستخسر مساحة برية فضلا عن المنطقة الاقتصادية الخالصة والموارد التي تحتويه، والخسائر قد تكون هائلة. وثمة نهج للحيلولة دون وقوع هذا، وهو العمل على وضع اتفاق لاتخاذ القرارات بشأن ما تبقى من خطوط الأساس للدول الجزرية الصغيرة النامية على نحو ما كانت عليه عند التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. أما الاعتبار الأخير فهو الموارد الحية في المحيطات، والاتجاه نحو الإفراط في الصيد في أعالي البحار، الذي له أثر ضار جدا على موارد المناطق الاقتصادية الخالصة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وقد تم وضع مدونة قواعد السلوك لصيد السمك المتسم بالمسؤولية والحاجة تدعو إلى التصدي للصيد غير المشروع وغير المنظم والممارسات غير المستدامة، بيد أن هذا يستدعي تنفيذا عاجلا وتاما. كما أن اتفاقات الامتثال بالنسبة لدول العلم هي هامة جدا وذلك لضمان وجود نهج مسؤول بالنسبة للإدارة.

الأستاذ روبرت بكمان (جامعة سنغافورة الوطنية): تناول الاتفاقات الدولية الرئيسية التي تعالج مسائل التنمية المستدامة المتصلة بالمحيطات والدول الجزرية الصغيرة النامية؛ وأعلن في هذا السياق، أن قانون البحار والمحيطات يعود إلى عهد بعيد ولكن لا توجد إلا مجموعة واحدة من القوانين المدونة رسميا أعدت وقت انعقاد مؤتمر استكهول في عام ١٩٧٢. وهناك موضوع مشترك في طلب الامتثال لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وللمعاهدات الدولية الأخرى. إذ أنه لا يكفي النظر إلى هذا من ناحية حقوق الدول، بل أيضا من ناحية جميع المعاهدات ذات الصلة التي تؤثر على التنمية المستدامة. وأوجه استخدام المحيطات يجب ألا تناط بوزارات البيئة فحسب، وإنما أيضا بسلطات مصائد الأسماك ومخططي استخدام الأراضي. والحاجة الملحة هي التكامل وإيجاد إدارة متماسكة للمناطق والجزر الساحلية. أما الشُعب المرجانية فهي التنوع البيولوجي الحساس بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية. فحقوق السيادة الأساسية بالنسبة للتنمية المستدامة للمناطق الاقتصادية الخالصة ليست مسألة حقوق في هذا المجال فحسب، بل هي أيضا موضوع لجميع أنواع المسائل المتعلقة بالوصول. ولا بد للاتفاق المتعلق بالأرصدة السمكية المتداخلة المناطق من أن يصبح أولوية عليا بالنسبة للتصديق من جانب الدول التي تقوم بالصيد في المياه العميقة. ولا بد لدول العلم من أن تنظم أساطيلها، بالنسبة للقيادة والإدارة. كما يجب أن تمارس الدول الجزرية الصغيرة النامية الضغط على الدول التي تقوم بالصيد في المياه العميقة كي تسهم في التنمية المستدامة. إذ أن عدم توفر الموارد القانونية في الدول الجزرية الصغيرة النامية يعني أن الكثير منها لا يطبق بشكل كافٍ الكثير من المعاهدات، مثل معاهدات المنظمة البحرية الدولية. وقد أوصي بأن تصدق الدول الجزرية الصغيرة النامية على الاتفاقيات المتعلقة

بالمسؤولية المدنية. أما المسائل النووية، فستلقى معارضة قوية من البلدان المتقدمة، لكن لا بد للدول الجزرية الصغيرة النامية من التأكد من تقييم الأخطار ومن أن الأمن والسلامة هما العاملان الغالبان. وربما كان اتخاذ قرار بالضغط على البلدان التي تقوم بالنقل هو أسهل تنفيذا من إقامة الدعاوى القانونية. ومن الضروري النظر إلى مصادر التلوث البرية. كما أنه من الضروري أن تنشئ الدول الجزرية الصغيرة النامية مناطق بحرية محمية يمكن قبولها، في حال وضعها ضمن المنطقة الاقتصادية الخالصة، كسبب إضافي لفرض قيود على العبور. وقد حظيت مناطق بحرية حساسة معينة، مثل منطقة كوبا ومنطقة الحاجز الصخري الكبير باعتبار خاص.

السفير بيتر د. دونيغي (الممثل الدائم لبابوا غينيا الجديدة لدى الأمم المتحدة): شدد على الحاجة إلى النظر إلى المسائل الإنمائية في المحيطات من وجهة نظر كلية بدلا من منظور التزعة الحمائية. وأردف قائلا، مثل المحاربين القدماء، إلى رؤية ونظرة بانورامية لما حولنا. فهناك جوانب سلبية كثيرة غالبا ما أكدها ممثلو الدول الجزرية الصغيرة النامية. إذ يجب أن نبتعد عن لغة الحاجة؛ وأن ننمي مواردنا. فالموارد المعروفة المتاحة للدول الجزرية الصغيرة النامية من المحيطات تقع في ثلاثة أجزاء – حيز المحيطات وقاع البحر، والموارد غير الحية. والإجراءات المطلوب اتخاذها من أجل موارد حيز المحيطات تتعلق بالأسماك والمياه والأملاح والطاقة. فبلدان المحيط الهادئ تتلقى نسبة تافهة، ١ في المائة فقط، من القيمة السوقية لسمك التون المصطاد في مياهها. فهل في هذا إنصاف؟ وقيمة الصادرات لم تظهر في دفاتر الدول الجزرية الصغيرة النامية، ولهذا لم تؤخذ في الاعتبار عند تعامل هذه الدول مع المقرضين والمستثمرين. ولما كان هذا لا يقع في إقليم الدول الجزرية الصغيرة النامية، فقد خسرت هذه الدول إيرادا هي في أمس الحاجة إليه. والحاجة تدعو الآن إلى مساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية، وقد حظيت أخيرا بالاعتراف في قرار الأمم المتحدة المتعلق بالأرصدة السمكية. إذ أن الحديث عن الحجم المفرط لأساطيل الصيد يتصل بالبلدان المتقدمة، ولذا من المهم أن نضع هذا في اعتبارنا بشكل واضح، بالنظر إلى أن قدرات الدول الجزرية الصغيرة النامية ما برحت منخفضة. فموارد قاع البحر تتطلب من الدول الجزرية الصغيرة النامية أن تبحث في توفر ومقدار ما هو من حق هذه الدول. أما بالنسبة للموارد غير الحية، فهناك بعض الفهم للعُقيدات، بيد أنها تحتاج إلى بعض الإجراءات المنسقة للحصول على المعلومات التي في حوزة البلدان الأخرى. فالتنسيق بين جهود الدول الجزرية الصغيرة النامية هام. كما تدعو الحاجة إلى النظر في اتخاذ عدد من الخطوات، من ناحية المطالبات التي في وسع الدول الجزرية الصغيرة النامية أن تقدمها بشأن الجرف القاري والحدود البحرية. كما ينبغي للأقاليم أن تنظر في إجراء دراسات إقليمية لعلم الزلازل، وأن تحقق في إمكانية التنقيب البيولوجي

وأبحاث العلوم البحرية. فهناك، مثلا، نقص في رسم خرائط الجبال البحرية، وهناك الكثير من الأمثلة على البحوث التي يمكن أن تسفر عن مكاسب في مجال التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وهناك أيضا جوانب تتصل بالسياحة، مثل مراقبة الحيتان في مناطق الحفظ. وقد يكون في الإمكان تطوير المبيدات الحيوية من الكائنات الحية في المحيط. ولذلك نحتاج إلى القيام بأبحاث تتعلق بإدارة الموارد البحرية حتى مرحلة الإنتاج، على ألا يقتصر هذا على المواد الخام فقط. كما ينبغي للدول أن تولي الاعتبار الكامل لفهم كيفية تأثير هذه العوامل على تنميتنا المستدامة. وعن طريق إنشاء صناديق الاستثمار الإقليمية، التي تمولها الدول التي تقوم بالصيد في المياه العميقة، وعن طريق زيادة رسوم الترخيص حتى نسبة ٥ في المائة على الأقل، لا بد للدول الجزرية الصغيرة النامية من أن تكون قادرة على الحصول على أرباح معقولة من مواردها من المحيطات. ولا بد لهذه الدول من إيجاد وسائل مبتكرة لامتلاك الموارد والمنافع، وذلك بهدف القضاء على متلازمة الحاجة.

السيد ليري ميللر (جامايكا): تطرق إلى مصادر التلوث البرية وحالة القيادة. فقال إن هناك برنامج عمل عالميا يحظى بالاعتراف المتزايد. والأولوية بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية هي التصدي لمشكلة متعاظمة حقيقية. وأشار إلى مثال المشاكل في مرفأ كينغستون، قائلا إن الحكومة قد أدركت أن هذه المشاكل مبعثها التلوث من مصادر برية. فمصادر التلوث هذه هي مشاكل محددة بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية، كما أن هناك آثارا هامة بالنسبة للتنمية الاقتصادية. ففي كينغستون مرفأ كبير، لاستعمالات متعددة، بيد أن موقع الصناعات ومجارير التصريف قد أدى إلى أثر كبير على المرفأ. فشواطئ الاستجمام الرملية في المنطقة لم تعد صالحة، ومصائد السمك تدهورت بشكل ملحوظ. وحقيقة الأمر أن هناك جهات متعددة لها علاقة ببعض جوانب التلوث، ولكن ما من أحد يتمتع بالسلطة العليا. وهذا هو ما تسعى الحكومة الآن إلى تغييره. والحاجة تدعو إلى إيلاء اهتمام أكبر لأنشطتنا البرية. كما تدعو الحاجة إلى قيادة مناسبة وآليات متكاملة تسمح بالنظر بشكل متكامل في المشاكل، كالتي يعاني منها مرفأ كينغستون.

الرئيس: استعرض أهم النقاط، وشكر الحاضرين، ثم أعلن عن رفع الجلسة كي يتيح للأفرقة العاملة أن تجتمع، وأن تقدم تقارير بنتائجها إلى فريق الصياغة المفتوح باب العضوية الذي يرأسه السفير آشي.

الجلسة الختامية

شارك في ترؤس هذه الجلسة كل من السفير كوه والسفير سليد.

السفير آشي: قدم النص المرفوع من فريق الصياغة، فنُظُر فيه سطراً سطراً، واقتُرحت تعديلات من الحاضرين حظيت بالقبول. واتُفق، بالنظر لضيق الوقت، على أن يعتمد الاجتماع القسم المعنون ''إعلان سنغافورة'' على أن تقوم فرقة عمل تابعة لتحالف الدول الجزرية الصغيرة بوضع قسم ''الأولويات والمبادرات''. ومن ثم اعتمد الاجتماع ''إعلان سنغافورة'' (المرفق بهذه الوثيقة).

وشكر السفير سلاد، في ملاحظاته الختامية وباسم المشتركين، السفير كوه لما كرسه من وقت لهذا الاجتماع ولما أبداه من بصيرة وإرشاد، وأعرب عن امتنان تحالف الدول الجزرية الصغيرة وجميع المشتركين بإخلاص لحكومة سنغافورة ووزارة البيئة فيها لما قامتا به من ترتيبات ممتازة ولما قدمتاه من ضيافة سخية طوال أسبوع الاجتماع. وأردف قائلا إن برنامج الاجتماع وما قُدم فيه كان فعلا عملية بناء قدرة ملموسة بالنسبة لجميع المشتركين. وأعرب عن الشكر مع التقدير العميق للمساهمات المالية السخية التي قدمتها حكومة سنغافورة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وحكومة النرويج، التي مكنت من عقد هذا الاجتماع الهام. كما شكر جميع المشتركين وأعرب عن تقديره الخاص لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة وللسيد مانويل دينجو والسيد إسبن رونبرج العاملون في الوحدة المعنية بالدول الجزرية الصغيرة النامية، بوجه خاص، لما قدموه جميعهم من دعم متواصل ومساعدة هامة لبلدان التحالف AOSIS.

السفير كوه: شكر مكتب الاجتماع غير الرسمي على ما قدمه من مساعدة. وأعرب عن أمله في أن يغادر المندوبون سنغافورة وهم يحملون رسالتين رئيسيتين، وهما: في قلوبنا أمل، وفي وسعنا بقوة الإرادة أن نحدث التغيير. فالتنمية الاقتصادية ممكنة بدون تدهور في البيئة. وأردف قائلا إنه في حين يرى أن الكثير من الدول الجزرية الصغيرة النامية يعاني من إفراط في التواضع، إلى حد ما بسبب صغر حجمها، يجب ألا يُحكم على هذه الدول بأن تبقى فقيرة بسبب صغر حجمها النسبي، فبالإرادة السياسية تستطيع المجتمعات الجزرية الصغيرة أن تتغلب على هذه المشاكل، وأن تحول مواردها المحدودة إلى مصدر فائدة.

* * * *

إعلان سنغافورة لتحالف الدول الجزرية الصغيرة الصادر عن الاجتماع الأقاليمي التحضيري لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة

إن تحالف الدول الجُزرية الصغيرة،

وقد اجتمع في سنغافورة في الفترة من ٧ إلى ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢؛

وإذ يؤكد من جديد غايات والتزامات إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، وجدول أعمال القرن ٢١، وإعلان بريدجتاون، وبرنامج عمل بربادوس للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، ونتائج الدورة الاستثنائية الثانية والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة؛

وإذ يدرك الأهمية التي تنطوي عليها عملية تحليل وتقييم جدول أعمال القرن ٢١ السابقة لانعقاد قمة جوهانسبرغ، من أجل الوفاء بالالتزامات وتنفيذ التدابير التي أقرها المجتمع الدولي من قبل في قمة ريو، والرامية إلى تخفيف المشاكل الملحّة للتنمية المستدامة والتصدي لها؛

وإذ يسلم بأن برنامج عمل بربادوس يمثل تعبيرا عمليا عن جدول أعمال القرن ٢١، وأن جدول أعمال القرن ٢١، وبرنامج عمل بربادوس، ونتائج الدورة الاستثنائية الثانية والعشرين للجمعية العامة، تجسد عددا من المبادئ التي تزود المجتمع الدولي بمبادئ توجيهية واضحة في سبيل تعزيز التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، وتضع بعين الاعتبار خصائصها وظروفها الفريدة وأوجه ضعفها الاقتصادي والاجتماعي والبيئي؛

وإذ يلاحظ تشابه القضايا ذات الأولوية في مجال التنمية المستدامة التي تختص بها الدول الجزرية الصغيرة النامية، على نحو ما تبديه التقارير دون الإقليمية والإقليمية المقدمة من مناطق الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة؛

وإذ يشير إلى الإقرار الواقع بأن الدول الجزرية الصغيرة النامية تمثل حالة خاصة وتستحق معاملة متميزة بسبب هشاشتها الأيكولوجية وضعفها الاقتصادي، وأنها تواجه معوقات من نوعية خاصة في جهودها الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة، وأن ظروفها المادية المحددة تجعل من الصعب عليها دائما الانتفاع بالتنمية الاقتصادية العالمية؛

وإذ يسلم بأن الدول الجزرية الصغيرة النامية تمتلك ثروة إنسانية وطبيعية وثقافية فريدة من نوعها، وأنها تشكل جزءا بالغ الأهمية من التراث العالمي؛

وإدراكا منه أيضا بأن الدول النامية الجزرية الصغيرة تضطلع بنفسها بالجهد الأساسي في تنفيذ برنامج عمل بربادوس؛

وإذ يؤكد أن قضايا العمل المحددة في برنامج عمل بربادوس، وعلى الأخص، قضايا تغير المناخ، والمحيطات، والطاقة، والنقل، والسياحة، والموارد الطبيعية والتنوع الأحيائي،

والكوارث الطبيعية والكوارث التي يصنعها البشر، وتدهور التربة، لا تزال تمثل أولوية في مجال التنفيذ؛

وإذ يساوره القلق إزاء التحديات الجديدة والبازغة وعلى رأسها العولمة وتحرير التجارة وانتشار فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، واستمرار الافتقار إلى الموارد المالية والقدرات المؤسسية والبشرية، وضيق سبل الوصول إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصال واستخدامها، التي تضعف قدرة الدول الجزرية الصغيرة النامية على تحقيق التنمية المستدامة؛

وإذ يشدد على أن الفقر لا يزال يمثل مشكلة رئيسية تؤثر في قدرة كثير من الدول الجزرية الصغيرة النامية على تحقيق التنمية المستدامة، وتضعف قدرتها على توفير الخدمات المادية والاجتماعية الأساسية ومنها التعليم الأساسي والرعاية الصحية والتغذية والمياه والتصحاح والمستوطنات البشرية المستدامة؛

وإذ يؤكد مجددا الأهمية الحاسمة لتكثيف الجهود الحالية وبذل جهود مضاعفة جديدة من أجل بناء القدرات في الدول الجزرية الصغيرة النامية؛

وإذ يؤكد الحاجة إلى تجديد العمل الدولي على أساس مبدأ المسؤولية المشتركة والمتباينة، على النحو الذي وردت به في إعلان ريو، وإذ يؤكد من جديد الرؤية التي تذهب إلى أن التحديات العالمية والإقليمية للتنمية المستدامة تتطلب تنسيق المواقف بين جميع البلدان؛

وإذ يقر بأن العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية يطبق عددا من الخيارات الإنمائية، ومن بينها، تقديم الخدمات المالية الدولية، بغية تنويع اقتصاداته والمشاركة في التجارة العالمية للخدمات؛

وإذ يضع في اعتباره أن المؤتمر الدولي الرفيع المستوى المعني بتمويل التنمية سيعقد في الفترة من ١٢ إلى ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٢ في مونتيري بالمكسيك، ويتوقع أن تقدم نتائجه إسهاما إيجابيا في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة؛

وإذ يؤكد مجددا الأهمية التي تعلقها الدول الجزرية الصغيرة النامية على المشاركة الإيجابية في العملية التحضيرية السابقة على انعقاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة؛

وإذ يرحب بالجهود المستمرة التي يبذلها تحالف الدول الجزرية الصغيرة من أجل تعزيز مشاركة هذه الدول في المفاوضات المتعلقة بالاتفاقات البيئية والتجارية المتعددة الأطراف، وتعزيز التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك تنفيذ برنامج عمل بربادوس؛

وإذ يرحب أيضا بالمبادرة التي تقوم بها حكومة سنغافورة في سياق مساعيها الرامية إلى المساهمة في زيادة قدرات البلدان النامية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وعلى وجه الخصوص في ميدان التنمية المستدامة وإدارة البيئة وإنشاء أكاديمية للبيئة؛

وإذ يؤكد أهمية الشراكة مع القطاع الخاص والمجتمعات المحلية، ويسلم بأن لجميع المجموعات الرئيسية أدوارا تقوم بها في تعزيز التنمية المستدامة؛

يوافق على أن يقوم بما يلي:

يدعو إلى تقديم الدعم الدولي من أجل تسهيل المشاركة الإيجابية للدول الجزرية الصغيرة النامية في العملية التحضيرية السابقة على انعقاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، وفي المؤتمر نفسه؛

يُعجِّل بالتنفيذ الوطني والإقليمي لبرنامج عمل بربادوس، ويطلب إلى المجتمع الدولي أن يقدم إلى جهود بناء القدرات اللازمة لهذا التنفيذ الوطني والإقليمي الموارد المالية الكافية، وأن ينقل إليها التكنولوجيات السليمة بيئيا ويقدم إليها المساعدة، على النحو الموافق عليه في جدول أعمال القرن ٢١، وبرنامج عمل بربادوس، ونتائج الدورة الاستثنائية الثانية والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة؛

يدعو إلى إيجاد وتحديد الموارد اللازمة للقيام بمبادرة عالمية لبناء القدرات، بحلول عام ٢٠٠٣، يستفاد فيها من الخبرات المكتسبة من المبادرات الجارية، بما فيها مبادرة قدرات القرن الحادي والعشرين. ومبادرة مرفق البيئة العالمية لتنمية القدرات. ويدعو إلى تنسيق هذه المبادرة على نطاق منظومة الأمم المتحدة وأن تشارك فيها مؤسسات وآليات وطنية دون إقليمية وإقليمية معنية بالإنجاز والدعم؛

يدعم تقوية وزيادة تعزيز الشراكات المهمة بين المجتمع المدني والقطاع العام في مجال تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج عمل بربادوس؛

يشجع على اتخاذ إجراءات دولية وداخلية عاجلة للتصدي لتغير المناخ وعواقبه عن طريق عدة أمور، منها، التصديق على بروتوكول كيوتو وبدء سريانه وتنفيذه في وقت مبكر، والتوعية العامة، وتعبئة الموارد لأغراض التكيف، وتشجيع استخدام الطاقة المتجددة وتدابير الكفاءة في استخدام الطاقة، وبناء القدرات؛

يكرر نداءه للمجتمع الدولي من أجل تقديم الدعم والمؤازرة للجهود الراهنة والجهود الجديدة لبناء القدرات في الدول الجزرية الصغيرة النامية من جميع الجوانب، ومن أجل تقوية أواصر التعاون فيما بين الدول الجزرية الصغيرة النامية ولا سيما في مجال التعاون

التقني لأغراض التنمية المستدامة ، عن طريق دعم مبادرات الدول الجزرية الصغيرة النامية، على النحو الذي تجسده مبادرة سنغافورة المتعلقة بإنشاء أكاديمية للبيئة من أجل زيادة حجم التعاون الأقاليمي بين هذه الدول في مجال التدريب البيئي؛

يحث المجتمع الدولي على إنشاء آليات مناسبة لدعم الدول الجزرية الصغيرة النامية فيما تبذله من جهود من أجل التكيف مع العولمة وتحرير التجارة، ويطلب إلى منظمة التجارة العالمية أن تقر بالحالة الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية، وأن تكفل عند وضع برنامجها للعمل المعني بالاقتصادات الصغيرة في سياق متابعة إعلان الدوحة الوزاري، المراعاة الواجبة للظروف الصعبة التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك كفالة التطبيق الفعال للمعاملة الخاصة والتفضيلية لهذه الدول، ولمبادرات بناء القدرات؛

يلتمس وضع برنامج عالمي للطاقة المستدامة يكفل وجود ما يكفي من الطاقة الميسورة التكلفة والآمنة بيئيا من أجل تعزيز التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك تعزيز الترتيبات المؤسسية في إطار منظومة الأمم المتحدة، لمساعدة ودعم هذه الدول فيما تبذله من جهود من أجل تحقيق التنمية المستدامة للطاقة وتعزيز استعمال الطاقة المتجددة وزيادة كفاءة استعمال الطاقة؛

يدعو إلى حشد الموارد الجديدة والمتجددة، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر، والمساعدة الإنمائية الرسمية وتخفيف الديون ووضع آليات مبتكرة لتمويل التنمية في الدول الجزرية الصغيرة النامية؛

يدعو أيضا إلى إنشاء آليات أو أدوات مالية خاصة لتمكين الدول الجزرية الصغيرة النامية من تعزيز قدراتها الوطنية على تطوير أو استغلال مواردها بأسلوب مستدام؛

يضع سياسات وأُطر عمل لدعم قيام الشراكات المبتكرة للمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك إنشاء آليات مالية متجددة ومبادرات داعمة لتنمية الموارد البشرية ذات مخصصات محددة الغرض من أجل إنعاش القدرات الإنتاجية في الريف وزيادة القدرة التنافسية للقطاع الريفي وحفز فرص العمل؛

يدعو إلى إنشاء أو تعزيز السياسات والبرامج الرامية إلى إدارة الموارد والولايات القضائية المتعلقة بالمحيطات بطريقة مستدامة، وتطوير نظم للإدارة الشاملة للجزر واتباع نهج إدارية على الصعيد الوطني تقوم إلى قاعدة النظام الأيكولوجي وتعزيز وجود نهج إداري متكامل باتباع سياسة إقليمية للمحيطات والبحار موصولة بسبيل إلى التكنولوجيات السليمة ونظم إدارة المعلومات وما يتصل بها من بحوث وبناء للقدرات؛

يدعو أيضا إلى التطبيق المبكر لمؤشرات الضعف الاقتصادي والبيئي من أجل تعزيز التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، والدول الضعيفة الأخرى، واستخدام هذه المؤشرات على صعيدي الوكالات الحكومية الدولية والوكالات الدولية، فضلا عن تقديم الدعم الدولي لوضع مؤشرات للضعف الاجتماعي من أجل استكمال هذه الأعمال؛

يدعو كذلك المجتمع الدولي إلى تقديم المساعدة التقنية والمالية من أجل تعزيز الهياكل الأساسية لتكنولوجيات الإعلام والاتصال في الدول الجزرية الصغيرة النامية، وزيادة تطوير شبكة الدول الجزرية الصغيرة النامية وغيرها من المبادرات والشبكات الإقليمية على الإنترنت؛

يطلب إلى العملية التحضيرية أن توصي بأن يعيد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة التأكيد على ضرورة التنفيذ الكامل لبرنامج عمل بربادوس على وجه الاستعجال؛

يطلب أيضا إلى العملية التحضيرية أن توصي بأن يعتمد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة قرارا بعقد مؤتمر استعراضي شامل عن برنامج عمل بربادوس في سنة ٢٠٠٤ (بربادوس + ١٠)؛

يوافق على إنشاء مجموعة اتصال استشارية مفتوحة باب العضوية تابعة لتحالف الدول الجزرية الصغيرة من أجل زيادة تحديد المسائل والمبادرات ذات الأولية على أساس العمل الذي استهل مع انعقاد الاجتماع الأقاليمي التحضيري لتحالف الدول الجزرية الصغيرة؛

يقدم هذا الإعلان إلى العملية التحضيرية من أجل النظر فيه من جميع جوانبه.